

PROVISIONAL

A/42/PV.20
10 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب السيد يواكيم البرتو تشيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد مانغويندي	(زمبابوي)
السيد عبد الله	(عمان)
السيد ملادينوف	(بلغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن ملصقة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥خطاب السيد يواقيم البرتو تشيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبيةالرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة أولا

إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية .

امطح السيد يواقيم البرتو تشيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، إلىقاعة الجمعية العامة .الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية

العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يواقيم البرتو تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس تشيسانو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف

عظيم لي أن أتحدث إلى هذه الجمعية العامة ، المحفل الهام للنضال من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز أوامر الصداقة والتضامن بين الشعوب . إن الأمم المتحدة تظلمع بدور أساسي في تخفيف حدة التوتر العالمي واحتواء الصراعات . وهي حجر الزاوية في إقامة روابط دبلوماسية أوثق بين الدول الاعضاء وفي النضال من أجل التقدم والتنمية . وأود سيدي الرئيس ، وأنا أتحدث إلى هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، أن أعرب عن غبطني إذ أراكم تتراشونها ، فانت دبلوماسي قدير لك مكانتك الرفيعة في مجال العلاقات الدولية ، وأنا واثق من أن الدورة الحالية للجمعية العامة ستنتفع نفعاً عظيماً من حكمتكم ونزاهتكم . وأود أن أتعهد باصرار بلدي على التعاون الوثيق معكم في قيامكم بواجباتكم .

كما أهني رئيس الدورة الحادية والأربعين ، السيد همايون رشيد جودري وزير

خارجية بنغلاديش ، على ما كرسه من جهد لانجاح تلك الدورة .

ويسعدني أن أنقل إلى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار رسالة تقدير وعرهان من شعب موزامبيق . إذ أن التزامكم - سيادة الأمين العام - وتفانيكم في البحث عن حلول للمشاكل التي تحيط بالانسانية قد كسبتا لكم الإعجاب والتقدير اللذان تحظى بهما الشخصيات الدولية العظمى . إن إسمكم سيرتبط وإلى الأبد بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تلخيص حلول للمشكلات الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي . وسيرتبط إسمكم - سيادة الأمين العام - على وجه الخصوص - بكل ما تتم إنجازه للتخفيف من المعاناة الانسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وعن حرب العدوان ضد موزامبيق .

منذ عشر سنوات ، تكلم رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية المارشال سامورا موسى ماشيل ، أمام هذه الجمعية للمرة الاولى . وكان يحمل رسالة بلد فهم تاما - بعد حصوله على استقلاله بقوة السلاح - ضرورة السلم من أجل بناء مستقبل من الازدهار والرخاء . لقد كرس سامورا ماشيل طاقاته كلها للسمي من أجل إيجاد حلول لمشكلات الجنوب الافريقي .

وفي ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، كان سامورا ماشيل عائدا من مهمة أخرى من أجل السلم والتنمية ، عندما قامت منارة لاسلكية غير مسجلة - من طراز ذي تردد عال جدا شمل المدى - بتحويل الطائرة التي يسافر عليها عن طريقها العادي . ونتيجة لذلك التحويل سقطت الطائرة وتحطمت في أراضي جنوب افريقيا ، مما أدى إلى وفاة الرئيس سامورا ماشيل ومعه ٢٤ شخصا من المرافقين له . ونحن مقتنعون بأن هذه المنارة اللاسلكية قد وضعت وشفلت عمدا بقصد إجرامي جنائي . وتؤكد حكومة موزامبيق من جديد تصميمها على متابعة التحقيق حتى تنكشف الحقيقة كلها . إن أولئك الذين اغتالوا سامورا ماشيل هم أعداء السلم والتقدم والعدالة . وهم أعداء المقاصد التي تستهني بها الأمم المتحدة . وإذ أشير ذكرى الرئيس سامورا ماشيل ، فإنني أود أن أتوجه بالشكر إلى كل أولئك الذين أسبقوا علينا في تلك اللحظات المأسوية تعاطفهم وعززوا من تصميمنا على متابعة النضال من أجل السلم .

إن بلادي لا تزال تعاني من أوضاع صعبة ناجمة عن حرب غير معلنة تشنها ضدينا جنوب افريقيا . وإن حرب العدوان التي قادها في البداية نظام الاقلية العنصري لايبان سميت فيما كان يسمى آنذاك بروديسيا ، ثم حمل لواءها في عام ١٩٨١ نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بما يكتنفها من مذابح متكررة وتدمير واسع النطاق للبنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لدينا ، قد وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل . فقد شملت هذه الحرب في مراحل شتى إما العدوان العسكري المباشر الذي تشنه قوات جنوب افريقيا المسلحة ، أو هجمات الارهابيين والمرتزة الذين تتولى بريتوريا تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم وتوجيههم بل ودعمهم أيضا وتوكيدا للخلفية التي تؤازر هذه الحرب ، يستخدم النظام العنصري الموارد المالية والتكنولوجية الضخمة المتاحة له في ممارسة التهديدات والابتزاز والحصار الاقتصادي والتخريب ، وفي شن حملة لنشر المعلومات الكاذبة ضد بلادي ومحاولة التشهير بها .

إن اتفاق تكوماتي ، الذي وقعته في عام ١٩٨٤ جمهورية موزامبيق الشعبية وجنوب افريقيا بغية تهيئة مناخ من السلم وحسن الجوار بين البلدين لم يحقق بعد أغراضه الكاملة . وكما توضح وشائق غورونغوسا بجلاء ، فقد قامت جنوب افريقيا - بدلا من توقفها عن الانخراط في العدوان على موزامبيق - بتعميد تسلل الارهابيين إلى بلادنا وزادت من مؤازرتها العسكرية لهم . وعلى الرغم من كشف هذا المخطط بأدلة لا تحصى توفرها وشائق غورونغوسا ، فقد ظلت بريتوريا أسيرة تنفيذ خطتها المتمثلة في شن حرب غير معلنة ضد موزامبيق . ورغم الجهد الدعائي الهائل الذي قامت به الدوائر التي تمول العميات المسلحة ، في محاولة لاعطائها شكلا مقبولا فما زال هؤلاء الارهابيون والمرتزة - الذين تدفع لهم بريتوريا مرتباتهم - مخلصين لطابعهم الاجرامي المعادي للمجتمع والوطن . وقد أكد ذلك ، ضمن جملة أمور ، المذابح التي ارتكبتها الارهابيون في هومويني ، ومنجاكازي ، ومانديمبا ، ومشوتفوي وسينا . كما تجلى ذلك أيضا في تدمير الممتلكات والبنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وعمليات النهب والسلب والسرقة والاغتصاب والتمثيل السادي بالسكان العزل .

ودون محاولة للحصر الشامل ، أسرد فيما يلي بعضا من الآثار الشنيعة للهجمات التي قام بها الارهابيون : فمنذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٦ دمر الارهابيون أو نهبوا ١٥٠٠ محل وتعاونية استهلاكية ، و ٨٠٠ مدرسة مما أثر على ٣١٥ ألف طالب ، و ٤٩٠ مستشفى ومركزا صحيا ، مما أثر على أكثر من مليوني مواطن ، فقدوا وسيلة الحصول على الرعاية الصحية العادية . وخلال تلك الفترة ذاتها ، مات أكثر من نصف مليون شخص ، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للهجمات الارهابية . ويشكل الاطفال دون سن الخامسة أكثر من نصف إجمالي هذا العدد .

لكن من هم أولئك المجرمون الذين يبذرون عشوائيا بذور الموت والدمار ؟ من هم أولئك القتلة الذين يقومون ، بقيادة الأجانب بعمليات الذبح والمعاملة الوحشية لشعب موزامبيق ؟ من هم أولئك الارهابيون ، أو المجرمون المسلحون كما أصبحوا يعرفون في موزامبيق وفي الجنوب الافريقي كله ؟ إنهم عملاء الاستعمار الذين دأبوا دوما على محاربة نضال التحرير الذي خاضه شعب موزامبيق ، والذين حاولوا يائسين - بعد انتصار هذا النضال في عام ١٩٧٤ - أن يحولوا دون أعمال حقوقنا في تقرير المصير والاستقلال .

ويوجد بين صفوفهم مدمنو المخدرات واللموص والخارجون على القانون والمجرمون والمرتزقة والقتلة . وقد املت انشاءهم وقيادتهم اهداف وممالح اجنبية معادية لطموحات شعب موزامبيق المشروعة . ووفقا لشهادة منشئهم نفسه ، الرئيس السابق لمخابرات روديسيا ، كن فلور ، شكلت هذه المجموعة في عام ١٩٧٤ في روديسيا ايسان سميث . وقد وجدت كحركة حرب عمالبات زائفة تستند إلى خبرة كن فلور ، التي اكتسبها من الجيش البرتغالي في انغولا . وفي منتصف عام ١٩٧٦ ، اطلقت مخابرات روديسيا على هذه الحركة الزائفة اسم حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق .

ونتيجة للحرب التي ثغنها بريتوريا علينا ، ونتيجة للكوارث الطبيعية التي حلت ببلدنا ، ثشرد ٤,٥ مليون موزامبقي داخل البلاد أو سعوا إلى اللجوء في البلدان المجاورة .

وفي مواجهة هذه الكارثة ، أبدى المجتمع الدولي تفهما وتضامنا مشكورين . وبمبادرة من الامين العام ، واستجابة لندائنا ، عقد في وقت مبكر من هذا العام اجتماع دولي بشأن المساعدة الانسانية لموزامبيق . ونتيجة لذلك قامت وكالات الامم المتحدة المتخمة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والهيئات الانسانية والدينية بتقديم دعم قيم لبلدنا على هيئة مواد غذائية وملابس وأدوية وبذور وأدوات . وقد أمكن بفضل هذا البرنامج انقاذ حياة الالف من الموزامبقيين .

وإنني أتقدم ، نيابة عن الشعب الموزامبقي ، بالشكر إلى جميع البلدان المانحة وإلى المجتمع الدولي بأسره على ما قدمه من دعم لبلدنا ، فبدون هذا الدعم ، ما كان ليتسنى لنا أن نتمدى للضعاب العديدة التي واجهها السكان الذين هردتهم الحرب أو السكان العائدون من البلدان المجاورة حيث كانوا يلتجئون .

إن الحرب في افريقيا الجنوبية هي من صنع نظام الفصل العنصري . وإن القوات التي ترتكب المجازر هي امتداد لجيش بريتوريا .

إن نظام جنوب افريقيا يسمى لاضاع الجنوب الافريقي بأسره لسيطرته . وهذا واضح كل الوضوح لبلدان المنطقة . ولذلك فإن هناك زمبابيين وتنزانيين يحاربون اليوم في موزامبيق ، جنبا إلى جنب مع الموزامبقيين ، ضد عدوان جنوب افريقيا ، في

عمليات تتلقى دعماً سوقياً من أنغولا وزامبيا وبوتسوانا . وتفهم دول خط المواجهة أن الرهان في موزامبيق هو على مستقبل المنطقة بأسرها ، وأن الحرب التي تشن ضد موزامبيق هي صراع بين الحرية والقمع ، بين المساواة والتمييز العنصري ، بين الاستقلال والاستعمار .

ولقد بدأنا نلاحظ - حتى فيما وراء حدود بلدان خط المواجهة - شواهد ايجابية للتعاون تستهدف وضع نهاية لهذا الارهاب . ويصدق هذا القول على ملاوي التي وقعنا معها اتفاق أمن يجري تنفيذه ويعطي نتائج إيجابية .

إن حركة التضامن العريضة التي نتمتع بها من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وفي حركة عدم الانحياز ومن المجتمع الدولي بصورة عامة لتزيدنا تميماً على القتال وتعزز ثقتنا بالنصر .

إن اقتصادنا يتكشف عن تشوهات هيكلية ووقتية عميقة نتيجة اجتماع عدد من العوامل ، مثل اختلال التوازن في التمويل والتجارة ، والهبوط الذي لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الأساسية التي تشكل المصدر الرئيسي ليرادات البلدان النامية ، والبطالة ، والزيادة المفرطة في أسعار السلع المصنعة التي تستورد من البلدان الصناعية ، وأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة ، واعتماد تدابير حمائية تعوق وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة ، والمجاعات المتكررة التي تؤثر على ملايين البشر ، والحالة الحرجة التي ورثناها عن الاستعمار ، والخسائر الناتجة عن تطبيق العقوبات ضد روديسيا الجنوبية ، والعدوان العسكري المباشر وغير المباشر الذي تشنه جنوب افريقيا والحصار الاقتصادي الذي تفرضه علينا ، والكوارث الطبيعية ، وأوجه قصور الادارة في بلداننا فيما يتصل بتنفيذ سياستنا الاقتصادية ، كما سلم بذلك المؤتمر الرابع لحزبنا .

ومن بين جميع هذه العوامل ، فإن حرب العدوان التي يشنها علينا نظام جنوب افريقيا مسؤولة أكثر من غيرها عن تدهور اقتصادنا وزيادة مصاعبنا المالية . وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٥ ، وهو العام الذي حصلنا فيه على استقلالنا ، وعام ١٩٨١ ، حققنا نجاحات في عملية التعمير الوطني في بلادنا . ففي هذه الفترة حقق

ناتجنا الوطني الاجمالي معدل نمو سنوي معقول . ووصلت صادراتنا ذروتها حيث بلغت قيمتها ٢٨٠,٨ مليون دولار أمريكي . وفي ميدان التعليم ، انخفض معدل الامية الذي كان يبلغ ٩٢ في المائة عندما حصلنا على الاستقلال ، إلى ٧٢ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ونتج عن نجاحنا في الميدان الصحي إقامة ٩٠٠ مركز صحي ريفي . ولأول مرة في تاريخ بلادنا ، توفرت في عام ١٩٨١ لكل حي خدمات مسؤول صحي مؤهل قادر على توفير التشخيص والمعالجة .

وتحققت نجاحات كبيرة في العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى . وهذه النجاحات هي التي يهددها تصعيد العدوان من قبل جنوب افريقيا .

وفي الفترة مابين ١٩٨١ و ١٩٨٥ سجل اقتصادنا انخفاضا كل عام ، ونجم عن ذلك انخفاض في مستويات معيشة شعبنا وزيادة في ديوننا الخارجية .

وقد خلصنا من تحليل وضعنا إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكننا أن نرجع اتخاذ التدابير الاساسية لمواجهة الازمة والتغلب عليها إلى أن تنتهي الحرب ، مع أن تلك الحرب هي العامل الاساسي المسؤول عن تفاقم أزمتنا الاقتصادية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن انتعاش اقتصادنا شرط أساسي لكسب الحرب .

وعلى ذلك فقد اعتمدت حكومتنا في بداية هذا العام برنامج انتعاش اقتصادي توخي ، من بين أمور أخرى ، التدابير التالية : نظاما جديدا للرقابة على النقد يشجع الصادرات ؛ والفاء القيود على أسعار بعض السلع ؛ وتقديم حوافز للمنتجين عن طريق زيادة أسعار منتجاتهم ؛ وإدخال أساليب أفضل لإدارة التعاونيات ؛ وإعادة تنظيم وترشيد بعض مزارع الدولة ، مما أسفر عن إعادة توزيع الاراضي على القطاعات العائلية والتعاونيات ومزارعي القطاع الخاص ، وسياسة رواتب جديدة تستهدف زيادة الانتاجية .

ويرمي برنامج السنوات الاربع هذا إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والوصول إلى مستوى نمو للنتائج المحلي الاجمالي يصل إلى ١٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ . والتقييم الذي جرى للشهور الستة الاولى من تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي يبعث على التشجيع . ففي الشهور الستة الاولى من هذا العام ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٢٤ في المائة قياسا على نفس الفترة من العام الماضي . وعلاوة على ذلك ينتظر أن يحدث هذا العام ارتفاع في التسويق الزراعي يتراوح بين ١٢ و ١٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٦ ، ويعود أساسا إلى زيادة الانتاج في القطاع العائلي .

وعموما فإننا نلاحظ أن العناصر الاقتصادية المختلفة تتفاعل على نحو إيجابي في ضوء الاجراءات التي اتخذت ، وشمة شواهد على وجود اتجاه نحو انتعاش شامل في اقتصادنا . وتنبئ الإشارة إلى أن اعتماد برنامج اقتصادي كهذا يحمل في طياته حتما تكلفة اجتماعية باهظة .

إن الازمة الاقتصادية الدولية ، واطر الحرب التي فرضتها علينا بريتورييا ، والزيادة المفرطة في تكلفة خدمة الدين الخارجي التي تستوعب - بل وتتجاوز - حمولة صادراتنا ، كل ذلك يعني أن موزامبيق ، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى ، تجد نفسها في القبضة المحكمة للديون الخارجية التي تحد شيئا فشيئا من شمار جهودنا ومبادراتنا .

ولاستكمال جهودنا الوطنية ، فقد تفاوضنا على إعادة جدولة ديوننا . وفي أيار/مايو من هذا العام وجدنا تفهما أفضل ، وكانت الشروط التي اتفق عليها مواتية على نحو معقول .

وقد أسفر الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري المعني بموزامبيق عن وعود مشجعة للحصول على موارد جديدة لتنشيط اقتصادنا وتعزيز بداية جديدة . إلا أننا نلاحظ مع ذلك أن جانبا كبيرا من الموارد الإضافية في واقع الامر سيدخل بلدنا كي يفادره على الفور تقريبا في شكل مدفوعات للالتزامات معلقة . ولهذا فإننا نضم صوتنا إلى المطالبة المتزايدة لتحقيق إصلاحات عميقة في العلاقات المالية والاقتصادية الدولية ، ومن أجل حلول دائمة وفعالة ومنصفة .

ونحن ، في هذا المدد ، نشاطر الآراء التي تمتنعها بلدان ومنظمات وشخصيات كثيرة مثل الفاتيكان بشأن اللجوء إلى نهج أخلاقي لمعالجة قضية المديونية الدولية ، يؤكد حاجة البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء إلى اقتسام التضحيات والجهود التي تتطلبها برامج التكيف على نحو منصف ، وينتقد وصفة التدابير الاستبدادية والتكنوقراطية التي لا تأخذ الظروف الخاصة لكل بلد في الاعتبار . وهذا الرأي يعزز الموقف القوي الذي اتخذ تحقيقا لتسوية منصفة لديون البلدان النامية .

ويتردد صدى بعض هذه الشواغل في إعلان فينيسيا الذي أصدرته البلدان الصناعية السبعة ، والذي يبني وعي بالحاجة إلى تشجيع التغييرات الهيكلية وإعادة النظر في أسعار الفائدة التي لا تحتمل . ويحدوني الأمل في أن يولد هذا الوعي الإرادة اللازمة للتوصل إلى إيجاد حل عادل ومنصف لمشكلة الديون .

إن الحرب غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا على موزامبيق هي جزء من استراتيجية الهيمنة على الجنوب الافريقي كله التي تنتهجها جنوب افريقيا . وجناحا هذه الاستراتيجية هما الحفاظ على جوهر الفصل العنصري داخل البلد من ناحية ، وفرض هيمنة جنوب افريقيا على المنطقة من ناحية أخرى ، حيث تعرضت هذه الهيمنة للتحدي نتيجة لانتصار نضال التحرر الوطني في انغولا ، وموزامبيق ، وزمبابوي .

إن المحاولات الرامية إلى ستر الوجه القبيح للفصل العنصري عن طريق الاملاحات التجميلية التي لا تغير جوهر النظام تلقى معارضة حازمة من شعب جنوب افريقيا . إن شعب جنوب افريقيا لا يناضل من أجل تحديث النظام العنصري ، ولكنه يقاتل من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه النساء والرجال جميعا بحقوق وواجبات متساوية ، ويكون فيه الجميع - السود والبيض والملونون والاسيويون - مواطنين متساويين في بلد واحد .

إن إعلان حالة الطوارئ ، والاضرابات ، والمظاهرات وعمليات الاعتقال الجماعي ، شواهد واضحة على فشل الخيار الاصلاحى في جنوب افريقيا . وردا على الانتفاضة الشعبية ، بدأ النظام يزيد من عناده وعنفه ، بحيث أصبح واضحا للمجتمع الدولي الآن

أكثر من أي وقت مضى أن بريتوريا تفتقر إلى الحساسية تجاه مطالب شعب جنوب أفريقيا في الحرية والديمقراطية ، وأنها ترفض التفاوض من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري . ولا بد للمجتمع الدولي أن يؤيد بملاحة كفاح شعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من القوى الديمقراطية في جنوب أفريقيا . وينبغي فضلا عن ذلك أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا فعالا على نظام جنوب أفريقيا لإقناعه بأن يقبل السبيل الوحيد السلمي لحل الصراع ، ألا وهو إلغاء القوانين العنصرية ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، وإضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني الأفريقي والهيئات السياسية الديمقراطية الأخرى والتفاوض معها بشأن المستقبل السياسي للبلد . ونحن نلاحظ مع الارتياح أن دوائر متزايدة الاتساع في المجتمع الأبيض في جنوب أفريقيا تتفهم الحاجة للسير على هذا الطريق . فالحركة المعارضة لنظام الفصل العنصري داخل جنوب أفريقيا تجذب إلى صفوفها الآلاف من البيض هناك ، ولاسيما الشباب الذين يودون تحطيم الحواجز المصطنعة التي فرضتها العنصرية ، وأن يقوموا بدور في بناء مجتمع ديمقراطي وغير عرقي . وهناك دوائر سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ودينية هامة في المجتمع الأبيض تقيم اتصالات مع المؤتمر الوطني الأفريقي على أمل إيجاد حل لمشكلة جنوب أفريقيا .

وتواجه جمهورية أنغولا الشعبية ، منذ استقلالها في عام ١٩٧٥ ، غزوا مدمرا وهجمات تقوم بها القوات المسلحة لجنوب افريقيا مباشرة . ومن واجب الجمعية أن تؤكد من جديد إدانتها لعدوان جنوب افريقيا ضد أنغولا وأن تطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات نظام جنوب افريقيا . ونحن نكرر تضامننا الاخوي مع جمهورية أنغولا الشعبية حكومة وشعبا .

أما بالنسبة لناميبيا ، فإننا نشيد بالمقترحات الاخيرة التي قدمتها جمهورية أنغولا الشعبية ، والتي ترمي إلى وضع حد لعدوان جنوب افريقيا واحتلالها لاجزاء من اراضي أنغولا وإلى إيجاد الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية تفاوضية لقضية ناميبيا . ونحن نرفض مرة أخرى سياسة "الربط" ، ونطالب بتنفيذ فوري غير مشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نحیی المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد للشعب النامبي الذي يناضل بشجاعة وتصميم من أجل استقلال ناميبيا .

ومما يشجعنا أن نلاحظ أن هناك تفهما متزايد الوضوح من جانب المجتمع الدولي للطبيعة الحقيقية للصراع وللصعاب التي تواجهها منطقة الجنوب الافريقي . ومن الشواهد على ذلك ما يبدو في الدعم المتزايد الذي تحظى به دول خط المواجهة في جهودها من أجل إقامة سلام دائم في المنطقة . ولا بد أن يضمن المجتمع الدولي تعزيز القدرة الدفاعية لبلدان المنطقة حتى يكون بمقدورها أن تواجه عدوان جنوب افريقيا بفعالية .

وينبغي على المجتمع الدولي عامة وعلى البلدان الغربية خاصة أن تلتزم التزاما أكيدا بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجنوب الافريقي المستقلة ويمكن الاعراب عن هذا الالتزام من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وخاصة في إطار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي الذي أثبت أنه أداة فعالة في النضال من أجل التحرر الاقتصادي وتخفيف اعتمادنا على جنوب افريقيا .

وإن انتشار المنازعات في افريقيا والشرق الاوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية ، واستمرار النمو في مخزونات الاسلحة النووية وغيرها من أساليب التدمير الشامل ، وتزايد الفجوة باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ، كلها قضايا تشكل تهديدا خطيرا لمستقبل البشرية ، بل ولبقائها ذاته .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظماتنا في النهوض بالسلم والامن الدوليين ، فلا بد لنا أن نسلم بأن التقدم المحرز حتى الآن متواضع .

ففي القارة الافريقية ، لا يزال احتلال جزء من أراضي الجمهورية العربية الصحراوية وحرمان الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير والاستقلال مستمرا . ومازلنا مقتنعين بأن حل هذه المشكلة لن يتحقق إلا بتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ونحن نؤكد من جديد دعمنا وتضامننا مع الشعب الصحراوي .

وإذا ما تحدثنا عن النزاع بين تشاد وليبيا ، فإننا نعتبر قبول الطرفين لوقف إطلاق النار أمرا إيجابيا ، كما أعلن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في اشيوبيا . ونأمل بالمثل أن تتعاون تشاد وليبيا مع الجهود التي تبذلها اللجنة الخمسة التي اجتمعت مؤخرا على مستوى القمة في لوساكا عاصمة زامبيا .

وفيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط ، تؤكد جمهورية موزامبيق الشعبية من جديد تأييدها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، من أجل إقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة . ونحن نحيد عقيد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط كخطوة نحو تسوية تفاوضية لهذه القضية .

ونحن نطالب بأن تسحب اسرائيل قواتها من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وباحترام سيادة وحدة أراضي جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك لبنان . ونجدد نداءنا إلى حكومتي ايران والعراق لوضع حد للاقتتال بين الاشقاء الدائر بينهما والذي يدمر البلدين ، وندعوها إلى التعاون مع جهود الامم المتحدة للتوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع .

وتؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية مساعدة الطائفتين القبرصيتين على التوصل إلى حل عادل لمشكلة قبرص بغير تدخل أجنبي .

ولا تزال القارة الآسيوية تعاني من العنف والحرب .

ونحن نحث على انسحاب القوات الأجنبية التي تحتل تيمور الشرقية ، حتى يمكن لشعب تيمور أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرارات ذات الملة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ونعبر عن تضامننا مع نضال شعب تيمور ، بقيادة الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، من أجل الحصول على حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تؤيد جمهورية موزامبيق الشعبية مبادرات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل إعادة توحيد تلك الأمة سلميا .

ونحن نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة أفغانستان .

ويمكن للمرء أن يعتبر النتائج التي توصلت إليها المفاوضات بين أندونيسيا وفيت نام بشأن قضية كمبوتشيا نتائج إيجابية .

وتتابع بلادي التطورات في أمريكا اللاتينية باهتمام وبقلق . ونحن نعبر عن تضامننا مع شعب نيكاراغوا في نضاله للدفاع عن سيادته الوطنية ووحدة أراضيه وسلامه . ونشيد باستعداد هذا الشعب المستمر للتوصل إلى تسوية تفاوضية بشأن النزاع الذي يؤثر على أمريكا الوسطى . ونحن نتضامن مع نضال شعب السلفادور من أجل انتصار الديمقراطية في بلاده . وإن الجهود التي تبذل في هذه المنطقة من أجل حل المنازعات الجارية عن طريق المفاوضات - ولاسيما الاتفاق الذي توصلت إليه بلدان أمريكا الوسطى في غواتيمالا - تفتح آفاقا للأمل في استعادة السلام في المنطقة . وتؤيد جمهورية موزامبيق الشعبية هذه المبادرات وتأمل أن يحذو المجتمع الدولي حذوها .

وفي جنوب الأطلسي ، نحيد التوصل إلى حل تفاوضي لمسألة المالغيناس . ويمكن أن تقوم المساعي الحميدة لأميننا العام بدور هام في هذا الشأن .

وإذا انتقلنا إلى المحيط الهندي ، نجد أن الجهود التي تبذل لتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية تهم بلادي بمفئة خاصة . ونحن نحث كل الدول الاعضاء في هذا الصدد على التعاون مع اللجنة المختصة المعنية بالمحيط الهندي ، حتى يمكننا أن تكمل عملها بنجاح وتنهض بالتفويض الممنود إليها دون مزيد من التأخير فتمهد الطريق لعقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي في تاريخ مبكر .

وإن البشر جميعا ليلحظون بعين الالم أن تخزين أسلحة التدمير الشامل بالمستويات الحالية يترتب عليه في حد ذاته خطر تدمير الحياة على كوكبنا . ولا تقتصر الضرورة هنا على وقف استحداث وسائل التدمير الشامل هذه ، بل تتعدى ذلك إلى وجوب ضمان الحد منها ثم القضاء عليها تماما .

وتعتبر جمهورية موزامبيق الشعبية أن من الأمور ذات الأهمية القصوى تلك المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، التي ترمي إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وإزالتها .

ونحن نرحب بالنتائج التي تحققت بشأن المواربيخ المتوسطة المدى ، فهذه خطوة هامة نحو نزع السلاح العام والكامل . كما نأمل في استمرار الجهود الحميدة التي بذلت ، والمرونة التي أبدتها الطرفان ، ونتطلع إلى أن نرى مضاعفة للجهود والإرادة السياسية لكل أولئك الذي يعتبر اسهامهم هاما بالنسبة لنجاح هذا المسمى . ذلك أن الانفراج بين الدول النووية الكبرى سوف يخفف من حدة التوتر ومن الاتجاه إلى خلق مناطق نفوذ تضر بمصالح المجتمع الدولي كله . وسيؤدي خفض الأسلحة إلى توفير موارد لا بد أن تستخدم لصالح التنمية المتناسقة للأمم ، وخاصة البلدان النامية .

إن شعب موزامبيق مامد وممهم . فنحن نحب الحرية ، ونقدر الاستقلال . ونحن نبذل الآن ، كما فعلنا في الماضي ، تضحيات هائلة من أجل الحفاظ على حريتنا واستقلالنا .

وعندما نحمل السلاح اليوم ، فإننا نحمله فقط دفاعا عن أمة هي أمتنا ، ودفاعا عن حرية أحرزناها بكفاح شاق . ونحن نفعل ذلك دفاعا عن مصالح شعبنا ، وعن أهداف دولتنا غير المنحازة ، ودفاعا عن مثلنا في الحرية والسلام والتقدم الاجتماعي . وإن التضامن الذي نتمتع به لشاهد على أن المجتمع الدولي يتفهم أن هذه هي القوة المحركة لشعبنا ، والهدف الرئيسي لدولتنا .

وإذ نحیی المجتمع الدولي ، والحكومات والمؤسسات الدولية ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمففة خاصة ، والهیئات الانسانية غير الحكومية لما قدمت من مساعدات إلى بلدنا ، فإننا نحشها جميعا على أن تواصل تأييدها وأن تزيد منه حتى يمكن لشعبنا أن يدافع عن نفسه على نحو أكثر فعالية ضد العدوان الذي يتعرض له .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أكرر التزامنا بمبادئ الأمم المتحدة . ونحن نؤكد من جديد تصميمنا على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ، ومع كل البلدان من أجل تحقيق أهداف هذه المنظمة العالمية العظمى ، ألا وهي القضاء على بؤر التوتر ، واحتواء الصراعات والقضاء عليها ، وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل ، ونزع السلاح ، والقضاء على الحروب ، مغيرها وكبيرها ، المحلي منها والعالمي ، والحفاظ على السلم والأمن . وإن عدم انحيازنا الايجابي هو الأساس لتعزيز صداقتنا وتعاوننا مع الأمم جميعا بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والايديولوجية . ونحن دائما على استعداد للتعاون مع كل أولئك الذين يحترمون استقلالنا ، وأولئك الذين يرغبون في العمل معنا على أساس الاحترام المتبادل ، والمبادئ العالمية للأمم المتحدة كلها .

وأنا على ثقة من أن جميع ممثلي الدول هنا سوف ينقلون بأمانة ، إلى شعوبهم وحكوماتهم رسالة التعاون والصداقة والسلم هذه . وإن النضال مستمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

امطحب السيد يواقيم البرتو تشيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد مانفويندي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أقدم لكم التهنئة على انتخابكم بالاجماع لرئاسة
الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن انتخابكم هو تكريم
أنتم أهل له ، وتكريم أيضا لمزاياكم الدبلوماسية المثيرة للاعجاب ، وهو أيضا
اقتراع بالثقة في بلدكم . وفي عزم وفدي أن يتعاون معكم تعاوننا كاملا وأنتم توجهون
أعمال هذه الجمعية .

ونوجه تقديرنا المخلص إلى سلفكم السيد همايون رشيد جودري وزير خارجية بنغلاديش ، للطريقة القديرة التي تراس بها أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

إن الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار قد قاد مفيضة هذه المنظمة خلال طقس عاصف للغاية ، وقام بعمله هذا على خير وجه . وهو يستحق مديحنا وتأييدنا بغير تحفظ . ونحن نرحب بتقريره عن أعمال المنظمة . لقد لخص الأمين العام باقتدار المشاكل والفرص والتحديات الماثلة أمامنا ونحن نبدأ الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وأملنا وطيد في أن تحظى أفكاره الهامة بالاهتمام الجاد الذي تستحقه في الأيام المقبلة عندما تتناول الجمعية العامة البنود الواردة في جدول أعمالها .

إننا نرى ونحن نجتمع اليوم أن الدوافع إلى إحلال السلم تتعارض بالمقارنة بالحالة التي كانت سائدة عند افتتاح الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . فهناك شواهد مشجعة ، وإن كانت غير حاسمة بعد ، على تناقص حدة التوتر بين الدولتين العظميين وعلى المسرح الدولي عموماً . ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله ، بحيث أننا لا نستطيع القول إن السلم قد تحقق أخيراً . فالحالة الدولية لا تزال غير مستقرة ومتفجرة ، وهناك الكثير الذي يمكن أن يسير في الاتجاه الخاطئ . ولهذا السبب ينبغي لنا أن ننظر بجديّة بالغة إلى كلمات الأمين العام عندما يقول :

"فحتى إذا ظلت الرياح المؤاتية التي هبت هذا العام سائدة فإن سفينتنا العالمية ستحتاج إلى مهارة في الإرشاد وإلى مساعدة من مجدّفين مخلصين لتجتاز المخاطر الخفية العديدة وتصل إلى شاطئ الأمان في القرن القادم" . (A/42/1 ، ص ٣)

وحتى نستفيد من هذه الحالة التي خفت فيها حدة التوتر ، يلزم لنا أن نستفيد استفادة كاملة من كل الامكانيات المتاحة لنا لخلق بيئة من شأنها أن تفضي إلى السعي من أجل السلم على نطاق العالم كله . وتتيح لنا هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة مثل هذه الفرصة . فلنفتنمها ولنستغلها إلى أقصى حد ممكن .

إن مداولاتنا في هذه الدورة ما كان يمكن أن تبدأ على بئمة أجمل من تلك التي وفرتها ما أعلنته الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منذ أسبوعين عن اتفاقهما من ناحية المبدأ على الإزالة الشاملة للقوات النووية المتوسطة المدى ذات القواعد الأرضية . ونحن نرحب بهذا التطور الإيجابي . فهذه هي المرة الأولى التي يتم التوصل فيها إلى اتفاق لإجراء خفض فعلي للترسانات الموجودة للأسلحة النووية . وهذا الاتفاق يمثل انطلاقة سيكولوجية هامة ، لا لأنه سيوضح كما قلنا دائماً أن إجراء خفض في الأسلحة يمكن أن يخلق بالفعل إحساساً بمزيد من الأمن بين الدول ، بل أيضاً لأننا مقتنعون بأن هذا الاتفاق سيكشف زيف محاولة السعي لتحقيق الأمن من خلال سباق التسلح . وأملنا وطيد في أن هذا الاتفاق عندما يتم توقيعه والمصادقة عليه سيعطي قوة دفع جديدة للمفاوضات الجارية حالياً بشأن مجالات أخرى أكبر لنزع السلاح ترمي إلى وقف سباق التسلح ، ونزع السلاح النووي ، وتحقيق نزع سلاح عام وكامل في نهاية المطاف . ونحن نحث قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بل وقادة كل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، على اغتنام هذه الامكانيات المتاحة في عصرنا ، والمضي قدماً للاتفاق على وقف اختياري للتجارب النووية كخطوة أولى نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب وخفض القذائف النووية الاستراتيجية والقضاء عليها في نهاية المطاف .

ونحث أيضاً مؤتمر نزع السلاح على مضاعفة جهوده لضمان الإبرام المبكر لاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية . لقد تم بالفعل تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ومع ذلك فإننا نؤمن بأن مجرد حيازة هذه الأسلحة يؤدي حتماً إلى استعمالها ، ولهذا السبب ، نسعى إلى القضاء عليها قضاء كاملاً .

إن الفضاء الخارجي هو الإرث المشترك للإنسانية ، ولا بد من أن يكون استخدامه لمقاصد عملية ولصالح جميع الشعوب ، ولا ينبغي أن يصبح حدوداً أخرى يجري غزوها في إطار سباق التسلح ، كما لا ينبغي أن يصبح مستودعاً آخر لادوات الموت والدمار . إن إبقاء الفضاء الخارجي خلوها من الأسلحة أمر ممكن لو أن كل الدول تخلت عما يسمى

بالخيار الدفاعي والتزمت بالحوار من أجل نزع السلاح العام والكامل . ونحن نطالب مؤتمر نزع السلاح بأن يعجل بالمفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقات بشأن منع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . وفي الوقت ذاته ، فإن التزام جميع الأطراف بالصكوك القانونية الدولية الموجودة بالفعل بشأن أسلحة الفضاء - بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٦ ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ - من شأنه أن يؤدي إلى منع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي .

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في عدد من مجالات نزع السلاح ، مازال عالمنا أبعد ما يكون عن السلامة ، ومازال مستقبل البشرية أبعد ما يكون عن الأمان . ويظل منع الحرب النووية أكثر المهام إلحاحاً في عصرنا وشرطاً مسبقاً لكل معاميلنا . ومن الأمور الحتمية تيسير مفاوضات نزع السلاح في شتى المحافل المتعددة الأطراف مسن أجل بقاء الأمان . ولهذا السبب تعتقد بلدان حركة عدم الانحياز أن عقد دورة استثنائية ثالثة للجمعية العامة تكرر لنزع السلاح يمكن أن يوفر قوة الدفع السياسية الضرورية للمفاوضات التي تدور في شتى المحافل بهدف القضاء على التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية . لذلك فإننا نحث الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة على اتخاذ قرار بشأن التواريخ المحددة لعقد تلك الدورة الاستثنائية .

إن عقد المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية فسي آب/ أغسطس - أيلول/سبتمبر من هذا العام ، حدث بالغ الأهمية . وبعد النظر إليه في ظل خلفية من الخلافات التي كانت تبدو مستعصية على الحل مع التوقع الكئيب بأن المؤتمر ماله الفشل ، جاء اعتماد وثيقة بتوافق الآراء بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات الجادة انتصارا للتعديدية . وكان ذلك دليلا على استعداد الدول للعمل معا في سلام بغير خوف أو تهديد . وقد لا يفي توافق الآراء هذا بتطلعات الكثيرين منا ، ولكننا نشعر بالارتياح إزاء إرساء حجر الأساس الذي سوف نعتمد عليه . وفي عالم تصل فيه النفقات العسكرية العالمية إلى نحو مليوني دولار أمريكي في الدقيقة ، ويهدد بأن يتجاوز حاجز الترليون دولار في العام ، لم يعد في وسعنا أن نتجاهل التكاليف الباهظة للفرمة الخائفة في صورة حاجات الانسان التي يتعذر إشباعها ، والنمو الاقتصادي البطيء والمثوه أو ضياع فرص التعاون البناء . إن حركة بلدان عدم الانحياز تتطلع إلى النظر في هذا البند الهام خلال الدورة الحالية للجمعية وفي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرومة لنزع السلاح .

وقد تجلى احياء التعديدية على نحو تدريجي ، ليس فقط خلال المؤتمر الاخير المعني بنزع السلاح والتنمية ، وإنما أيضا في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي عقدت في جنيف . إن عقد الدورة السابعة للاونكتاد في ظل خلفية عدم الاستقرار في المحيط الاقتصادي الدولي واعتماد بيانها الختامي بتوافق الآراء ، يمثلان أيضا انتصارا آخر للتعديدية .

لقد فتح ذلك آفاقا جديدة للتقدم في المفاوضات الاقتصادية ، وخاصة في القضايا المتشابكة للمال والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية . إن التوقع على اتفاق صندوق السلع الأساسية أو التصديق عليه من جانب عدد أكبر من الدول خلال اجتماع مؤتمر الاونكتاد قد جعل الصندوق المشترك للسلع الأساسية يقترب من بدء عمله . كما أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مجالي الديون الخارجية وتدفقات الموارد المالية ، وإن كان محدودا في نطاقه ، قد فتح مع ذلك طرقا جديدة تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . ونحن بلدان حركة عدم

الانحياز ، وقد شاركتنا بفعالية في تكوين توافق الآراء في جنيف ، على استعداد للتعاون الكامل لاستكشاف هذه الفرص الجديدة .

وبالمثل ، يحدونا الامل في أن نسير الى مدى أبعد من القرار ٢٠٢/٤١ الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الحادية والاربعين واعترف بأن أزمة الديون الخارجية قد وصلت بالفعل إلى أبعاد خطيرة ، وأنه ينبغي اتباع نهج متكامل تشارك فيه الدول الدائنة والدول المدينة والمؤسسات التمويلية المتعددة الاطراف والبنوك الدولية الخاصة من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة الديون . ونحن نرحب بأن بعض الدوائر في البلدان الصناعية الدائنة أدركت أن النهج الذي يعالج حالة بحالة لا يمكن أن يفضي إلى حل تتوافر له مقومات البقاء لازمة الديون . ونحن نشعر بالقلق إزاء الاقتراحات التي تشير ، على ما يبدو ، إلى أن التأثير الحر لقوى السوق العمياء هو وحده الذي يمكن أن يصحح الاختلالات القائمة في النظام الدولي من خلال عملية التكيف الذاتي .

إن حل مشكلة الديون على المدى الطويل يكمن في اعتماد مجموعة شاملة من التدابير تعترف ، في جملة أمور ، بضرورة تحقيق النمو في البلدان المدينة ، واستقرار أسعار السلع الاساسية ، ووقف النقل العكسي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وإعادة تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية بغية تحقيق هدف الوصول بالمساعدات الانمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي طبقا للمتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والوصول بالمساعدات الانمائية الرسمية إلى ١,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي من أجل أقل البلدان نموا طبقا للمتفق عليه في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات . ونحن في حركة بلدان عدم الانحياز نؤمن بأن عقد مؤتمر دولي معني بالمال والتمويل ، يشارك فيه الجميع ، ويرمي إلى تلبية المتطلبات الانمائية والمالية للاقتصاد الدولي ، وخاصة في البلدان النامية - قد تأخر كثيرا عن مواعده . ومن ثم ، نحث الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة على أن تبحث في تعزيز الامكانيات اللازمة لبدء تنفيذ العملية التحضيرية لعقد مثل هذا المؤتمر بغير مزيد من التأخير .

منذ ما يربو قليلا على العام ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اعترافا بالحالة الاقتصادية الحرجة في قارة افريقيا ، دورة استثنائية ترمي إلى تعبئة الدعم الدولي لجهود افريقيا من أجل الانتعاش والتنمية . إن المشاركة من أجل التنمية التي برزت في ذلك الحين بين المجتمع الدولي و افريقيا في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ - أحييت آمالنا في مستقبل يبشر بالخير لافريقيا . ومن المؤسف أن تلك الآمال لم يتحقق منها الكثير . فمازالت أزمة الديون وانهيار أسعار السلع الأساسية وركود تدفق الموارد إلى افريقيا - تضع جميعها العقبات على طريق افريقيا نحو الانتعاش . وكما لو أن ذلك لا يكفي ، لم يترجم المجتمع الدولي الكثير من الالتزامات التي قطعها على نفسه إلى عمل ملموس فيما يتعلق بزيادة تدفق الموارد إلى افريقيا . ولهذا يتحتم على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تستكشف سبل جديدة من أجل إتاحة موارد مالية إضافية لتنمية افريقيا وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها خلال الدورة الاستثنائية حتى يمكن تجنب المزيد من ترددي هذه الحالة في ذلك الجزء من العالم .

إن بلدان عدم الانحياز عاقدة العزم على النهوض بنصيبها عن طريق تعزيز برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ففي حزيران/يونيه الماضي أتيحت لأعضاء الحركة فرمة الالتقاء في بيونغيانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك في اجتماع وزاري طارئ كرس فقط لمسألة التعاون فيما بين دول الجنوب . واتخذت تدابير موجهة نحو العمل تستهدف إعطاء دفعة جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن ثم فإننا نناشد الأمم المتحدة أن توفر ، عن طريق أجهزتها المناسبة ، الدعم اللازم لبرامج التعاون فيما بين دول الجنوب .

لقد أصبح ماتسم به قضيتا البيئة والتنمية من طابع الترابط أمرا لا جدال فيه . وعلى هذا فإننا نرحب بالنتائج الواردة في التقرير الذي نشرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في مستهل العام الحالي . ونأمل أن يستنهض التقرير وعي المجتمع الدولي بالحاجة إلى تعبئة الموارد كي يتمكن للبلدان النامية انتهاج استراتيجيات طويلة الأجل توائم بين الاعتبارات البيئية والأهداف الإنمائية .

وفضلا عن التحديات الماثلة في نزع السلاح والتنمية الاقتصادية ، مازالت الساحة الدولية تشهد عددا من بؤر التوتر . والواقع أن هذه الأزمات تصرف الأطراف المعنية عن أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها وتزيد من حدة التوتر الدولي . ولذا ، يتعين إيجاد حل لها إذا كنا نريد كفالة السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، يعد توقيع رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس اتفاق غواتيمالا في أب/أغسطس تطورا مشجعا للغاية يبشر بمستقبل مفعم بالأمل والسلم لا بالنسبة لأمريكا الوسطى فحسب بل وأيضا بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بأسرها ولل بشرية جمعاء .

وفي أب/أغسطس من هذا العام كان لي شرف رئاسة وفد من تسعة أعضاء أرسلتها اللجنة الدائمة المعنية بأمريكا الوسطى والتابعة لحركة بلدان عدم الانحياز في مهمة إلى ماناغوا وكراكاس . وأتيحت لنا في تلك المناسبة ، فرمة لقاء وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لنسلمهم رسالة من حركة بلدان عدم الانحياز تعرب فيها عن دعمها لعملية السلم في أمريكا الوسطى . وحيثما ذهبنا ، سواء في ماناغوا أو

كراكاس أو بنما ، كنا نقابل بالترحاب من رجال ونساء من عامة الشعب لا ينشدون لبلدانهم ولمنطقتهم سوى السلم - سلم يتيح لهم العيش معا في وئام وصداقة ، سلم يمكنهم من توجيه طاقاتهم إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم ، سلم يمنحهم فرصة التطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا من أجل مفارهم . وبين هؤلاء الرجال والنساء في نيكاراغوا وبنما وفنزويلا لابد أن يستنشق المرء عبير الأمل ويلمس توقفا شديدا إلى السلم . فشعوب أمريكا اللاتينية من الجراة بحيث تراودها أحلام يقذف بعضها منها موقف التشكك بل والخوف من مجرد التفكير فيها .

إن أمريكا الوسطى تود أن تعطي السلم فرصة . فلنفسح لبلدان تلك المنطقة المجال لاعطاء السلم فرصة . وقد سمعنا بعض قادة تلك المنطقة الفرعية يعرضون قضيتهم أمام هذه الهيئة الدولية ومن فوق هذا المنبر . وسنستمع إلى غيرهم في الأيام المقبلة ، ولكن ما الذي بوسع هذه الهيئة أن تفعله على سبيل الاستجابة ؟ كيف مستجيب لتلك النداءات البليغة الداعية إلى السلم ؟ اعتقد أنه يجب ، أولا ، على المجتمع الدولي أن يعلن صراحة وبوضوح وقوة تأييده لاتفاق غواتيمالا ، ثانيا ، أن يدعو رسميا جميع الأمم الى عدم الاقدام على أي تصرف يقوض هذا الاتفاق بالغ الأهمية ، ثالثا ، أن يحث البلدان الاعضاء على تقديم دعم مالي متزايد لأمريكا الوسطى كي تستطيع هذه المنطقة الفرعية أن تتصدى لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سنوات من الفوضى والاهمال في المجال الاقتصادي وأخيرا ، أن يمنح كامل تأييده لجهود الأمين العام في هذا المضمار ويشجعه على الاستمرار في تادية مهمته المتمثلة في المساعدة بكل السبل الممكنة في تنفيذ اتفاق غواتيمالا . وأقل ما يمكن أن نفعله تعبيرا عن تأييدنا لهذه المبادرة الاقليمية الفريدة والجريئة هو أن نتخذ قرارا يتضمن هذه العناصر .

إن استمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط يسبب قلقا بالغاً للمجتمع الدولي . إلا أنه في مستهل هذا العام لاحت لنا أخيرا وبعد طول انتظار بوادر توافق في الآراء حول عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . وقد أشار الأمين العام في تقريره المؤقت (A/42/277 ، الفقرة ٦) إلى أنه يجد التشجيع فيما يلتمسه من "ازدياد اهتمام المجتمع

الدولي بفكرة عقد مؤتمر [بشان الشرق الاوسط] وفي "دلائل وجود مرونة أكبر إزاء هذه المسألة بين الأطراف" المعنية مباشرة .

وسعيًا من حركة بلدان عدم الانحياز إلى زيادة التشجيع على عقد المؤتمر الدولي بشأن السلم في الشرق الاوسط في وقت مبكر ، دعا رئيسها إلى انعقاد لجنة عدم الانحياز المعنية بـفلسطين على مستوى الوزراء في هراري في نيسان/ابريل من هذا العام وذلك لاستعراض التطورات الدولية على ضوء قرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد أسبوع من ذلك التاريخ كان الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية ، الذي عزز وحدة الشعب الفلسطيني ومن ثم أعده ليكون مشاركًا فعالًا في مؤتمر الشرق الاوسط . ومنذ ذلك الحين ، ما برحت بلدان عدم الانحياز تجري مشاورات مع رئيس مجلس الأمن والأمين العام وجميع أعضاء مجلس الأمن وذلك سعيًا إلى عقد هذا المؤتمر .

إننا لانزال في انتظار التقرير النهائي للأمين العام بشأن احتمالات عقد هذا المؤتمر . والى أن يصدر هذا التقرير ، نناشد أصدقاء نظام تل أبيب أن يؤيدوا صراحة عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط . ونحشهم على أن يوضحوا لاسرائيل أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل رفضها المستمر لعقد المؤتمر . فنحن نعرف جميعا أن اسرائيل تستجيب فعلا لأصدقائها ، ودليلنا الأخير على ذلك هو ما انتهى اليه مشروع الطائفة "لافي" المأسوف عليه . ونحن نحث مجلس الامن على أن يجتمع بمجرد تقديم التقرير النهائي للأمين العام لاتخاذ التدابير اللازمة لعقد هذا المؤتمر الهام .

إن عودة السلم والاستقرار الى منطقة الخليج المضطربة يجب أن تحظى باهتمامنا الكامل . ونحن في هذا الصدد ، نرحب بجهود الأمين العام الرامية الى اعادة احلال السلم في ذلك الجزء من العالم . ونحث ايران والعراق على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الحرب بين الأشقاء التي ما كان ينبغي أن تقع أصلا . ولكننا أيضا نعارض ارسال قوات أجنبية الى المنطقة ، لأنها لا يمكن إلا أن تزيد من حدة التوتر فيها . لذا نطالب بسحب هذه القوات الأجنبية من الخليج .

إن الحالة في الجنوب الافريقي لاتزال تهدد السلم والامن الدوليين . وقد أشبت العام الماضي للجميع أن نظام برييتوريا لا ينوي ازالة نظام الفصل العنصري اللاأخلاقي . بل على العكس لقد كشف النظام العنصري حملته الارهابية ضد الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا دفاعا عن نظامه البغيض . وشردت الحالة بصورة سيئة كما يلاحظ من اعادة فرض حالة الطوارئ ؛ وتكميم الصحافة ؛ والتحول الجذري الى اليمين في سياسة البيض ؛ والحملة المنهجية القاسية للتعذيب والاعتقال والاحتجاز والقبض على الاطفال والنساء والعمال ومعارضى الفصل العنصري . إن عصرا من الظلام قد خيم على ذلك البلد المنكود . ومن الواضح أن برييتوريا لم تعد تحترم أو تخشى المجتمع الدولي المنقسم على نفسه . واطمأن بالها الى تواطؤ البلدان التي تستخدم حقها في النقض في مجلس الامن لحمايتها من غضب المجتمع الدولي . إن من الضروري ألا يساور برييتوريا شك في أنها منبوذة بسبب سياستها البغيضة . ولكن ما الذي يمكن عمله الآن كي تصل اليها

رسالتنا هذه ؟ إن اقتراحي المتواضع هو أننا نحتاج الى اتباع استراتيجية ذات شقين . ينبغي أن يتمثل شقها الاول في بحث امكانية انشاء آلية دولية تتولى مهمة الرصد وتقديم التقارير فيما يتعلق بتنفيذ المجموعات المختلفة من الجزاءات التي سبق للمجتمع الدولي أن وافق عليها . فان ذلك من شأنه أن يدخل عنصر محاسبة أشد بأما . وثانيا ، ينبغي أن نطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالتخلي فورا عن حماية جنوب افريقيا في مجلس الامن ، وأن نطالب مجلس الامن بفرض عقوبات الزامية شاملة فورية على جنوب افريقيا .

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة عن تحقيق استقلال ناميبيا . وقد انقضى وقت طويل على عدم اضطلاع بواجبه هذا . وفي آب/اغسطس من هذا العام شن نظام الفصل العنصري حملة ارهابية شريرة في الاقليم . فقد غمر الاقليم بما يزيد على مائة ألف من القوات المسلحة لارهاب مكان ناميبيا القليلي العدد وأصبحت أعمال القبط والاختفاء والاحتجاز بغير محاكمة والقتل والاعتقال هي الاساليب التي يلجأ اليها النظام لارغام السكان على الخضوع . وتعرضت الكنائس والمدارس للتدمير بقصف ناري في كثير من الاحيان لأبسط شك في أن اتباعها يتعاطفون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ويجري حصار النقابات وغيرها من الحركات الشعبية . لقد أصبحت ناميبيا تعني اليوم لاهلها لسكانها الجحيم على الأرض .

إن المجتمع الدولي ملتزم بالاستجابة ، وعلى نحو عاجل وحاسم . إن ناميبيا لم تحصل على حريتها لأن بريتوريا تواصل احتلالها غير الشرعي لها لحماية الفصل العنصري في جنوب افريقيا . كما تأخر استقلال ناميبيا لأن الولايات المتحدة ربطت تحقيق استقلال ناميبيا بسحب القوات الكوبية من أنغولا . ومن ثم أصبح استقلال ناميبيا الآن رهينة لمصالح الولايات المتحدة . إن مسؤوليتنا جميعا هي أن نحاول اقناع الولايات المتحدة بأن الابتزاز واخذ الرهائن أسلوب خاطئ ، أيا كان الضحية أو الجاني . وينبغي أن ننظر في اتخاذ سلسلة من الخطوات المباشرة للوفاء بالتزاماتنا ازاء شعب ناميبيا . وأولا ، ينبغي أن نكشف وندين حكم الارهاب في ناميبيا عن طريق وسائل الاعلام وبتخاذ

الاجراء المناسب في الجمعية العامة ومجلس الامن كلما لزم الامر ، وثانيا ، ينبغي أن نبدأ الآن عملية تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) من خلال مجلس الامن . وينبغي أخيرا ، اذا ما فشل ذلك ، أن ننظر في نهج بديلة أخرى في اطار احكام الميثاق - وهي احكام كثيرة - لتحقيق استقلال ناميبيا .

لقد أصيبت دول خط المواجهة والدول المجاورة لبريتوريا بأضرار كثيرة نتيجة تزايد أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا . لذا فإننا نطالب المجتمع الدولي بأن يقدم مساعدة مادية أكبر الى تلك الدول ، لمؤازرتها في مقاومة عدوان بريتوريا ، وفي هذا الصدد ، نطلب زيادة الدعم المقدم الى صندوق افريقيا (للمناهضة الغزو والاستعمار والعمل العنصري) ، الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز في هراري في العام الماضي بغرض مساعدة تلك الدول .

وللأسف توجد بؤر التوتر في أماكن أخرى عديدة من العالم . إن استقلال قبرص وسيادتها ووحدتها وملامة أراضيها ووضعها غير المنحاز بحاجة إلى تأييدنا الكامل . فتلك الجزيرة الجميلة وشعبها الرائع الودود لن يستطيعا أن يعرفا معنى السلم مع تواجد القوات الأجنبية على الجزيرة واستمرار زيادة عددها . إن الجمود الحالي في الجزيرة أمر مخوف بالخطر . ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي أن يبحث - وإذا ما استدعى الأمر أن يكون ذلك في إطار أكثر رسمية - ماهية الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تتخذ لقرار السلم في قبرص .

إننا نشعر بالقلق أيضا لأن تطلعات الشعب الكوري صوب إعادة التوحيد السلمي لبلاده لم تتحقق بعد . وفي اعتقادنا ، أنه يمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه عن طريق الحوار والمشاورات بين الشمال والجنوب دون أي تدخل أجنبي ، وبما يتفق والمبادئ الثلاثة الواردة في بيان الشمال والجنوب المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه عام ١٩٧٢ وهي الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى . وتحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري سحب كل القوات الأجنبية من المنطقة .

إن الموقف السائد في أفغانستان وكمبوتشيا يعدان مصدر قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولي ، وفيما يتعلق بهذين الصراعيين ، نود أن نؤكد على أهمية مبدأي عدم التدخل والتداخل في شؤون الدول ذات السيادة ، وعدم جواز استعمال القوة ضد الدول ذات السيادة . إن شعبي أفغانستان وكمبوتشيا لهما الحق في تقرير مصيرهما بمنأى عن أي تدخل أو قسر خارجيين . فلا يمكن أن يكون هناك أي تبرير في ظل أي ظروف أيا كانت للتدخل الأجنبي بأية صورة من صوره في الشؤون الداخلية لهاتين الدولتين أو غيرهما من الدول الأخرى . فهذه مبادئ مقدمة لا يمكن لبلدان حركة عدم الانحياز أن تحيد عنها . ونحن نشني على جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية لهذين الصراعيين ، ونطالب كل من يعنيه الأمر بالتعاون معه في هذا الصدد .

إن حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب مبدأ مقدس لمنظمتنا ، وهو مجسد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ .

إننا عندما ننظر الى أعضاء منظمنا البالغ عددهم ١٥٩ دولة ، ونتذكر أن الغالبية العظمى لتلك الدول كانت مستعمرات فيما مضى ، يمكننا أن نشعر بالفخر الذي له ما يبرره إزاء ما أحرزنا من نجاح ومع ذلك ، فإن هذا النجاح ينبغي ألا يصرف نظرنا عن الضرورة الحتمية لإكمال المهمة التي الزمنا بها أنفسنا عن طريق القرار آنف الذكر . ويبدو ان الانتفاضة الواسعة النطاق صوب الحرية والاستقلال والتي بدأت قبل عام ١٩٦٠ واستمرت خلال السبعينات قد تراجعت ، كما يبدو اننا قد وصلنا الى مرحلة تستجمع فيها قوى الاستعمار والامبريالية العائدة قوتها وتعيد تعزيز مواقعها لمعارضة اندفاع الانسانية صوب الحرية ، إن حالات ناميبيا والصحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو وميكرونيزيا وغيرها من الاقاليم غير المستقلة تذكرنا كلها على الدوام بأن معركتنا من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعوب لم تنته بعد . ونحن نطالب - في كل هذه الحالات - بالتنفيذ الفوري للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وغيره من قرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

إن أهمية الامم المتحدة من الامور المسلم بها . فهي الهيئة العالمية الحقبة الوحيدة التي تمثل الارتباط الحر للدول على أساس المساواة في السيادة ، وتجسد آمال وطموحات كل الشعوب في أرجاء العالم بأسره ولهذا لا يمكننا أن نقبل تقويض دعائم دورها . لقد سعت دول معنية الى محاولة الافتئات على سلطة الامم المتحدة ، وذلك بمحاولة الالتفاف حولها وعرقلة قدرتها على العمل ، وأخيرا بمحاولة التلاعب بها عن طريق حجز الموارد والاموال - فاذا كان هناك أي تمييز في ادارة شؤون المنظمة ، فيسعدنا تصحيحه ، على أساس أن تستخدم الوفورات الناجمة عن ذلك على نحو أفضل . وإذا أمكن ادارة الامم المتحدة على نحو أكثر فعالية فهذا أفضل ، لكن الذي لا نقبله اطلاقا هو المحاولات الرامية الى املاء الارادة على المنظمة وفساد طابعها الديمقراطي وذلك عن طريق الامتناع عن دفع الانصبة المقررة وهذا في حد ذاته عمل طائش غير قانوني وانتهاك للالتزامات المنصوص عليها في الميثاق .

هذه هي منظمتنا . وبوصفها منظمة عالمية يتعين عليها الإضفاء السى آراء الجميع . فالمحاولات المظلة الرامية الى جعلها أحادية الصبغة تخدم مصالح خاصة لا يمكن إلا أن تحرفها عن أهدافها النبيلة ويمكن ان تؤدي في النهاية الى القضاء عليها . إن الأمم المتحدة تواجه واقعا معقدا ، وهذا الواقع لن يصبح أقل تعقيدا بمجرد الادعاء بأن الحال على ما يرام .

شمة مأساة حقيقية فعلا أحقت بمنظمتنا متمثلة في رأي بعض الدول القائل بأنه يمكن الاقلال من فعالية هذه المنظمة وتحويلها الى مجرد منظمة توافق آليا على سياسات فردية عن طريق شراء الاصوات بل ان البعض قد اتبع حيلة الاحتفاظ بسجلات توضح الذين يصوتون معهم أو ضدهم في هذا المحفل ، وذلك بهدف استعمال هذه المعلومات كعميار يحكمون به على من الذي سيقدمون اليه العون أو يرفضون تقديمه اليه . إننا نعرب عن أسفنا للتقليل من قيمة الأمم المتحدة على هذا النحو بمحاولة تحويلها الى صالة مزاد ، حيث تذهب الاصوات الى من يدفع أعلى ثمن . إننا لسنا هنا للتصويت مع أي بلد أو ضده ، بل لاتخاذ قرارات خاصة بالقضايا تكون قائمة على أساس المبادئ . وبالتالي ، إذا كان لابد لنا ان نحكم فلنحكم على بعضنا البعض بدرجة التزامنا بمبادئ الميثاق . واذا ما جرى الاحتفاظ بسجل ، فلا بد أن يكون هذا السجل هنا في الأمم المتحدة ، وان يسيطر عليه أفراد غير حكوميين ، يتكونون من أفضل العلماء الاجتماعيين والسياسيين والقانونيين في عصرنا . فليحكموا على كل منا وفقا لمبادئ اتفاق تصويتنا مع السمي الى اعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . نعم ، فلنحصل على حوافز ودرجات لكن على أساس ولائنا للميثاق ، ذلك المك الذي التزمنا به جميعا .

إن هذه المنظمة الموقرة لا يمكن أن تكون "أمنا المتحدة" أو "أمهم المتحدة". ولا يمكن أن تكون لهم أو لنا . ومتى نظرنا إليها على أنها منظمتنا ، فإنها لن تخدمهم ولن تخدمنا . وإذا نظرنا إليها على أنها منظمتهم ، فإنها لن تخدمنا ولن تخدمهم . إن الأمم المتحدة ، إذا اتفقت جزئياً مع وجهات نظر كل عضو وأجبرت الجميع على قبول الحلول الوسطى ، تستطيع بذلك فقط أن تخدم الجميع .

السيد عبد الله (عمان) : اسمحوا لي في البداية أن اهنئكم على توليكم مهامكم كرئيس للجمعية العامة ، وانني لعلى ثقة من أن خبرتكم وكفاءتكم في هذا المجال ستكونان عاملين مؤثرين في نجاح هذه الدورة . وإنني لأؤكد لكم تعاون حكومتي ووفدي معكم ومع أعضاء مكتبكم الموقر .

واسمحوا لي بياسيادة الرئيس أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئ ملفكم ، معادة السفير هاميون رهيد جودري وزير خارجية بنغلاديش على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والأربعين . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن غبطتنا لاعادة انتخاب الأمين العام ، خافيير بيريز دي كوبيار لفترة ثانية ، وهذا مما يدل على الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لشخصه في ادارة هذه المنظمة الدولية .

إن منظمة الأمم المتحدة لم تتوقف ، منذ نشأتها عن بذل كل الجهود لاحتواء كل أزمة منذ بدايتها . وإن تكن منظمة الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن ايجاد نظام دولي خال من ويلات الحروب والجوع والمرض ، كما تتوخاه الأمم والشعوب ، فإن ذلك ليس ناتجا عن افتقار الى النصوص والوثائق التي ارتضتها الدول ، أو الى نقص في الاطر القانونية أو الى عدم جلاء في الاهداف والغايات ، لكن أمس ما تحتاج اليه هذه المنظمة هو الايمان بهذه الاهداف والغايات ، والتعاون المفيد بين الشعوب من أجل صالحها المشترك . إن الأمم المتحدة هي أفضل سبيل لتأمين السلم والامن والتعاون الدولي . فعلى الرغم من تزايد حدة التوتر ، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي ، فإن الحاجة الملحة لدور الأمم المتحدة تتزايد وسيبقى دورها رائدا في فض المنازعات وايجاد الحلول والتسويات السلمية .

إننا نشعر بارتياح لما يلوح في الأفق من بوادر لامكانية اتفاق تاريخي ، بين الدول المالكة للأسلحة النووية ، للتخلص من شبح التهديد النووي الذي خيم على مجتمعنا الدولي عقوداً من الزمن . إن التحرر من سباق التسلح النووي سوف يوفر شروات وامكانيات وطاقات هائلة يتسلح بها المجتمع الدولي في حملته ضد المرض والجوع والفقير . كما أن من شأنه تخفيف التوتر السائد ، واعادة الطمأنينة في العلاقات الدولية .

إننا وإذ نعيش في ظل مؤشرات ايجابية تبشر بخلق مناخ أفضل في العلاقات بين الدولتين العظميين ، ليجدوننا الامل بأن يُستغل ذلك لاعطاء زخم أكبر حجماً وأعظم فاعلية وأثراً لحل المشاكل التي ما برحت تهدد الامن والسلم .

إن المجتمع الدولي قد أعرب عن أمله في ايجاد حلول للحرب الدائرة بين العراق وايران ، تلك الحرب التي التهمت من القوى المادية والبشرية ما يفوق طاقة الدولتين . ان قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي اتفقت عليه جميع الدول الاعضاء بالمجلس يبشر بالسير على الطريق السليم لمعالجة ذلك النزاع .

إننا نرى في قرار مجلس الامن غاية تهدف الى تحقيق السلام والوفاق والتعاون بين العراق وايران . إن أية خطوات لاحقة يتخذها مجلس الامن لتحقيق تلك الغاية يجب ان لا تفرض بصورة ليس لها ما يبررها كاجراءات لا توفر المناخ الملائم لتحقيق سلام دائم . وفي رأينا ، أن على الامم المتحدة ان تتخذ الاجراءات التي تجعل طرفي النزاع يشعران بالعدل والانصاف ، لأن ذلك سوف يشجع الجميع على التعاون مع الأمين العام في جهوده لتحقيق السلام . اننا في الخليج نعيش أزمة صعبة وخطيرة للغاية ، واننا نرغب في ايجاد حلول عملية لهذه المشكلة ؛ حلول لا ترمي الى تعقيد وتصعيد الأزمة ، بل تهدف الى تهدئة الاوضاع والى احلال السلام .

ان سلطنة عمان تقدر وتتفهم قلق واهتمام المجتمع الدولي بسلامة الملاحة في الخليج ، كما أنها تقر بحق دول الخليج جميعها في تأمين حرية وسلامة الملاحة من وإلى موانئها . ان مهاجمة الملاحة في الخليج عمل لا مبرر له ، وهو خطر يهدد مصالح دول الخليج جميعها ، كما أنه يقوض أبسط المبادئ والقوانين التي تركز عليها الملاحة الدولية . ان سلطنة عمان ، وهي تمارس مسؤولياتها الوطنية والدولية المتعلقة بتنظيم الملاحة في ممرات الملاحة في مضيق هرمز ، تود أن تؤكد من جديد التزامها بالقواعد التي نمت عليها اتفاقية قانون البحار وكذلك قواعد وقوانين سلامة الملاحة التي أقرتها منظمة الملاحة الدولية ، وتطالب جميع الدول التي تعبّر سفنها بمضيق هرمز السقيد بتلك القواعد والقوانين .

ان الدول الغربية تقوم بجهود جيدة لإزالة الألغام التي تهدد سلامة الملاحة في الخليج طالما ظل عملها في الإطار السلمي بعيدا عن الصراع الاقليمي . وعلى المدى البعيد فإن حماية الملاحة في المياه الدولية في الخليج يجب أن تنظم وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وفي إطار العمل الجماعي للشرعية الدولية ، لأن ذلك سوف يجنب منطقتنا الخليج ، ذات الطبيعة الحساسة للغاية ، صراع أطراف دولية متناقضة المصالح .

ان موقف سلطنة عمان من قضية النزاع بين العراق وايران هو موقف واضح وصريح . ان هدفنا هو السلام والاستقرار في المنطقة كلها . اننا دولة ترتبط مع دول المنطقة كلها بأواصر وشيقة وبمصالح مشتركة ولا يمكننا أن نؤدي دورا ايجابيا لحل الخلاف القائم بما يخدم الصالح العام للمنطقة إلا بتعاوننا مع طرفي النزاع . ان الروابط التي تجمعنا بكل من الجمهورية العراقية وجمهورية ايران الاسلامية هي روابط الدين والجوار والتاريخ والمصالح المشتركة ، وان تنمية تلك الروابط تدعم قاعدة التعاون والاستقرار في المنطقة . وانه من منطقتنا الوشيق بكل من الدولتين وبحكم موقعنا في الخليج لزم علينا بذل كل جهد لإيجاد الحلول الكفيلة بتوفير وتأمين السلام والاستقرار وإعادة روح التعاون بين الشعبين العراقي والايراني وجعلهما عنصريين هاميين للتعاون بين جميع شعوب الخليج .

ومن القضايا التي لاتزال تهدد الامن وتحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي القضية الفلسطينية التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط . اننا نستبشر بالاتجاهات والمؤشرات الداعية لعقد مؤتمر سلام دولي لقضية الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة من جميع الاطراف المعنية ، ونطالب مرة أخرى الدول التي ترتبط مع اسرائيل بعلاقات وثيقة استخدام نفوذها لإزالة جميع العراقيل التي مازالت عائقا يحول دون عقد المؤتمر المنشود . وفي الوقت الذي نطالب فيه بعقد المؤتمر الدولي ونؤيده فإننا نأمل أن يكون هذا المؤتمر وسيلة فعالة للوصول إلى نتائج ايجابية .

ان الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي ، كان ومايزال يتطلع بأمل كبير إلى هذا المؤتمر كي ينال حقوقه المشروعة ومنها حقه في تقرير مصيره على وطنه وأرضه . ان شعوب المنطقة بأسرها ترجو لهذا المؤتمر تحقيق السلام العادل والمشرف والدايم . ان الظروف الحالية التي جمعت أطراف النزاع في الشرق الاوسط على أهمية السلام لتعتبر فرصة هامة يجب عدم إضاعتها ، وهي فرصة ظهرت لأول مرة منذ بدء هذا النزاع . وإذا لم تستغل هذه الفرصة فإن المستقبل قد لا يوفر فرسا أخرى للسلام في الشرق الاوسط الذي يعتبر من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة . ان أي توجه في المستقبل خارج دائرة السلام يعرّض أمن العالم بأسره لآخطار الحرب المدمرة .

اننا نؤيد الجهود التي يقوم بها معالي الأمين العام بواسطة ممثله السيد كوردوفيز والساعية لإيجاد حل سلمي للمشكلة الافغانية . كما نعرب عن تأييدنا لموقف الحكومة الباكستانية من هذه القضية وندعو إلى التعجيل في احراز المزيد من التقدم في المباحثات الجارية بين الاطراف المعنية تحت اشراف الامم المتحدة حتى ينال الشعب الافغاني المسلم حقه في العيش في وطنه بسلام في ظل النظام الذي يرضيه دونما تدخل في شؤونه الداخلية .

اننا نعتقد أن اقتراح النقاط الثمان الصادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ يمكن أن يؤخذ كأساس لحل المشكلة الكمبوتشية . ولا يسعنا ونحن نتحدث عن هذه المشكلة إلا أن نشيد بجهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لحل هذه المشكلة ، وبالأخص الجهود الحميدة التي بذلها السيد مختار كوماتادجا وزير

خارجية جمهورية اندونيسيا باسم دول هذه الرابطة لدفع مسيرة السلام بالنسبة لهذه المشكلة ، ويجدونا الأمل بأن تلقى هذه الجهود آذاناً صاغية من فييت نام ومن كل الأطراف المعنية مباشرة بالمسألة حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من اختيار النظام الذي يترثيه لنفسه بنفسه .

ان الوضع غير المستقر في العلاقات بين دولتي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية . ان الحوار السلمي بين الطرفين هو الوسيلة الوحيدة للتوفيق بين وجهات نظر الدولتين ، ولذا فإن انضمام كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة سيخلق مناخاً أفضل لتعزيز ودعم الحوار السلمي بين البلدين ومن ثم سيؤدي إلى التخفيف من حدة التوتر في تلك المنطقة . وسلطنة عمان ، ايماناً منها بعالمية منظمة الأمم المتحدة ، سترحب بأي جهد دولي يبذل لانضمام الدولتين الكوريتين في عضوية هذه المنظمة .

ان عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جنوب افريقيا هو خطر يهدد السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي برمتها بالإضافة إلى أنه تحدّد كبير لارادة المجتمع الدولي .

ان التدهور في الوضعين السياسي والاجتماعي في الجنوب الافريقي هو نتيجة حتمية ومباشرة للسياسة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ضاربة عرض الحائط أبسط قوانين السلوك الانساني . اننا ندين الاجراءات التعسفية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء ، كما لا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت كل المطالبين بالاستقلال الفوري لناميبيا وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بهذا الشأن . ان إطالة جنوب افريقيا احتلالها العسكري لناميبيا وتشبثها بنظام التفرقة العنصرية لن يؤدي سوى إلى إراقة مزيد من الدماء وزعزعة الأمن والاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم .

إن سلطنة عمان ، سعيا منها إلى حفظ التوازن في المنطقة التي نعيش عليها وجعلها بعيدة عن تنافس الدول الكبرى ، قد دعت ولاتزال تدعو إلى الإسراع في تنفيذ إعلان الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٨٢٢ (د - ٣٦) لعام ١٩٧١ الخاص بمنطقة المحيط الهندي منطقة سلام . وتظهر الأحداث التي تشهدها هذه المنطقة أن تنفيذ هذا الإعلان سيكون خطوة كبرى في طريق استتباب الأمن والسلام العالميين . لاشك أن انعقاد المؤتمر العام للمحيط الهندي هو خطوة طال انتظارها ولا بد من تنفيذها حتى نضع أساس ذلك الإعلان موضع التنفيذ . إننا نأمل لتأجيل المؤتمر مرة أخرى ، ونأمل أن يكون قرار لجنة المحيط الهندي في جلستها الأخيرة والداعي إلى عقد المؤتمر المذكور في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٠ ، والذي اتخذ بتوافق للأراء ، هو قرار نهائي .

إن الأزمة التي تشهدها أمريكا الوسطى تؤثر على انسجام وأمن واستقرار كل شعوب المنطقة . وإن خطة السلام التي أقرها رؤساء دول أمريكا الوسطى ، هي خطوة مناسبة وهامة في عملية السلام في أمريكا الوسطى ، وهي كذلك تدعم وتتوج جهود السلام التي بذلتها ولاتزال تبذلها مجموعة كونتادورا . ونأمل أن يكون ذلك الاتفاق بداية سلم واستقرار لشعوب تلك المنطقة .

إن شمة بوادر مشجعة للوفاق تلوح في الأفق ، فيبدو لنا أن الدولتين العظميين على وشك إتخاذ قرارات بشأن القضاء على فئات من الأسلحة النووية المتوسطة المدى من أوروبا . ولاشك أن هذا الاتفاق سيحظى بأهمية كبرى لأنه سيؤدي لأول مرة إلى سحب وتدمير متبادلين لمنظومات من الأسلحة دخلت طور التشغيل . كما أن من أهم نتائج هذا الاتفاق الشعور المتبادل للدولتين بالثقة والحاجة إلى مثل هذا الاتفاق . إننا نأمل أن لا يكون أي اتفاق حول الأسلحة النووية المتوسطة المدى هدفا بحد ذاته ، بل خطوة نحو برنامج شامل وكامل لنزع السلاح والقضاء التام على جميع الأسلحة النووية . إننا نود أن ننتهز هذه المناسبة لنعرب عن ارتياحنا وتأييدنا لنتائج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ونعتبر أن عقد هذا المؤتمر الأول من نوعه تحت رعاية

الامم المتحدة يعزز من ثقة المجتمع الدولي في هذه المنظمة ويزيد من التكامل بين الامم والتكتاف لحل القضايا العالمية .

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الثمانينات تغييرات هيكلية ذات آثار بعيدة على كل اقتصاديات الدول الصناعية والنامية معا . والاسباب الرئيسية وراء تلك التغييرات عديدة نذكر منها التقدم التكنولوجي وزيادة درجة عالمية أسواق التجارة والمال بالإضافة للسياسات الاقتصادية الكلية للدول الصناعية الكبرى بمفء خاصة . وقد تمخضت التغييرات عن آثار سلبية على اداء النمو والتنمية في العالم بشكل عام وبالاخص في الدول النامية .

فالعالم يمر في الوقت الحاضر بأزمة اقتصادية حادة أبرز مظاهرها إنهيار أسعار السلع الأساسية ، مع تدهور في شروط التبادل التجاري لغير مملحة الدول المنتجة لتلك السلع وتفاقم مشكلة المديونية وانتشار أوسع للنزعات الحمائية وعدم استقرار أسعار العملات الرئيسية وتقلص واضح في التدفقات المالية المتجهة للبلدان النامية ، وصاحب ذلك بطء في النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية . ان السماح باستقرار هذه السياسات من قبل الدول الفنية سوف يعني اعادة الدول النامية الى حالة من التخلف والفقر وعدم اعطائها الفرصة لتحقيق معدلات اضافية من النمو والانتعاش في اقتصادياتها . إن محاربة رواج أسعار السلع الأساسية بما فيها النفط على أسس متوازنة مع أسعار السلع المصنعة سوف يؤدي بالتأكيد الى نتائج سلبية في الاداء الاقتصادي للدول النامية ، كما سيؤدي الى تعقيدات جديدة في مشكلة مديونية العالم الثالث . وإنما ندعو الى تمحيح حقيقي في ميزان المدفوعات والتبادل التجاري مبني على أسس من العدل والتوازن مما يخدم مملحة الطرفين . وإنما نؤكد من جديد أهمية استئناف حوار جاد وبتاء بين دول الشمال والجنوب لتحقيق ذلك الهدف .

إننا اليوم أحوج ما نكون فيه الى عالم تسود فيه العدالة والسلم كل الدول
بفض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية ، ونؤمن ايماننا
قاطعا بأن الأمم المتحدة هي الهيكل الذي يجب أن يتم في اطاره تحقيق ذلك الهدف ،
وهذا ما يدعونا الى بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز وظائف الأمم المتحدة وتقوية
فعاليتها لحفظ السلم والامن الدوليين ، وذلك لن يتم الا اذا مارست الدول الاعضاء
دورها المطلوب في رفع شأن هذه المنظمة وذلك بالالتزام بميثاقها حتى تكون هذه
المنظمة قادرة على تحقيق مقاصدها النبيلة والحفاظ على منجزاتها .

السيد ملادينوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : الرفيق

الرئيس ، اسحوا لي أن أهنئكم تهنئة قلبية لانتخابكم للمنصب السامي ، منصب رئيس الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإننا واثقون من أن المنظمة العالمية تحت قيادتكم المقتدرة سوف تتخذ مقررات هامة لصالح السلم ورفاهية الشعوب .

وأود أن أعرب عن ثقة بلدي في الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ونحن على استعداد تام لان نقدم له ، كما فعلنا من قبل ، أقصى دعمنا في أداء مهمته ذات المسؤولية الجسيمة .

إن كل دورة من دورات الجمعية العامة تقربنا من بداية القرن الحادي والعشرين . والعصر الذي نعيش فيه ، والمسائل التي نناقشها لا مثيل لها في تاريخ الجنس البشري . ويمثل كشف أسرار الذرة ، وغزو الفضاء الخارجي أبرز سمات الثورة التي لم يسبق لها مثيل والتي تجتاح العلم والتكنولوجيا ، ومع ذلك ، ومما يؤسف له ، ان الفرص التي تتيحها منجزات عبقرية الانسان ومواهبه قد استخدمت في أغراض التدمير . ويواجه الانسان في آن واحد احتمال التقدم المادي والروحي العظيم ، واحتمال تدمير ذاته ، وهذه هي المفارقة المفجعة في عصرنا النووي والفضائي .

تتسم الآونة الحاضرة بمفتين بارزتين ، هما تعقد المشكلات التي تواجه الأمم والدول ، وكذلك تداخل المصالح وتعارضها في بعض الاحيان . ولكن رغم كل المتناقضات فان عالم اليوم يزداد ترابطا ووحدة . وخطر الكارثة النووية المحقق بنا يربط الدول والنظم الاشتراكية برباط المصير المشترك . فالموت بالاشعاعات "والشتاء النووي" لا يعرفان حدودا ، سواء كانت حدودا جغرافية أو أيولوجية . وهذا الواقع ، وكذلك عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية الأخرى ذات النطاق العالمي ، كل هذا قد أبرز ضرورة التماس نهج جديد في التفكير وتناول جديد في الشؤون الدولية .

وما الامن للجميع ، والثقة المتبادلة ، والجهود المشتركة لبناء عالم متحرر من العنف والحرب ، والجوع والعوز ، عالم ينسجم الانسان فيه مع الطبيعة ، سوى جوهر

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين الذي اقترحته البلدان الاشتراكية ، وعلى هذا الدرب وحده يمكن حل المعضلة التي تجابه الجنس البشري اليوم . وبطبيعة الحال لا يمكن لدولة واحدة ، أو مجموعة واحدة من الدول أن تزعم أن بوسعها أن تقدم لنا نمودجا معصوما من الخطأ للمستقبل . ومن رأي وفدي أن المسألة تحتاج الى منهج يقتدي بالمبادئ لمعالجة مشكلة بقاء الجنس البشري واستمرار الحضارة . وعلى طريق إنماء وتعزيز حوار بشأن هذه المسألة التي تمس كل الشعوب والدول على كوكبنا يمكن للدورة الحالية للجمعية العامة أن تفي بالتزام هام حيال الاجيال القادمة .

لا شك أن لب مشكلة الامن في العصر النووي تكمن في ضرورة القضاء على القاعدة المادية لشن حرب الدمار وبعد مضي اثنين وأربعين سنة على تفجير قنبلتين نوويتين بدائيتين بمعايير اليوم ، يوجد الان ما يزيد على خمسين الف رأس نوي مخزون في العالم . ويتم تطوير أسلحة جديدة قدرتها على التدمير الجماعي أكبر . ومع كل جولة جديدة من جولات سباق التسلح يتضاءل الامن العالمي تضائلا شديدا ، بدلا من أن يتميزز . وضح الهلاك النووي الذي يلوح من مأساة هيروشيما وناغازاكي يطارد ضمير الانسان الحديث ووعيه .

وفي الوقت الذي تبتد فيه بلايين الدولارات على انتاج وسائل التدمير سنويا يموت ١٢ مليون شخص من سوء التغذية كل سنة . ودعوني أتمعيد كلمات ابنة الهند العظيمة ، السيدة انديرا غاندي الراحلة ، "إن الاستقلال والتنمية لا ينغملان عن نزع السلاح والسلم" . وبلدي مقتنع تمام الاقتناع بأن تنفيذ التدابير الحقيقية لنزع السلاح لن يقلل ، فحسب ، الخطر الذي يتهدد الحياة البشرية ، ولكنه سيسمح ايضا بتوفير المزيد من الموارد لتحسينها .

إن روح التعقل والسعي إلى الخير والابداع لم تنسجم قط مع فلسفة العنف وسياستها . وتمشيا مع المنطق الجدلي صاحب تزايد الخطر النووي تصاعد في نشاط وتأثير القوى التي تسلم بعدم جواز الحرب النووية وطبيعتها العشبية الاجرامية ، وكذلك الضرر الناجم عن سباق التسلح . ومنذ عدة سنوات ، نشطت محافل السلم ونزع

السلاح . وما فتئت محادثات خفض الاسلحة والاستقرار الاستراتيجي جارية . وتمثلت نقطة التحول في هذه العملية الصعبة والمؤلمة أحيانا في برنامج القضاء على كل أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ ، والذي قدمه الاتحاد السوفياتي ، وهو برنامج يوفر طريقا واقميا ومباشرا نحو عالم يخلو من الاسلحة النووية . وعلى أساس ذلك أمكن عقد اجتماع قمة ريكيافيك ، والذي خلق ، ولأول مرة ، فرص تحقيق تقدم هام حقيقي في ميدان نزع السلاح .

ويمكن أن تحدث أول طفرة فور ازالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويعلم الجميع اننا قد قطعنا شوطا كبيرا ، والواقع أن خيار "الصفر المزدوج العالمي" قد أزال كل العقبات . ومنذ أيام قليلة علم العالم بارتياح شديد أن الدولتين العظميين قد توصلتا إلى اتفاق من حيث المبدأ على التخلص من هذه الانواع من الاسلحة . وترحب الشعوب بهذه الخطوة باعتبارها خطوة في طريق تحسن المناخ الدولي .

وقد ذكر رئيس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية تيودور زيتفكوف في هذه

المناسبة :

"نحن نعتقد باخلاص أن التوقيع الوشيك لهذه المعاهدة لن يؤدي فقط الى القضاء على هذين النوعين من الاسلحة النووية لأول مرة في التاريخ ، بل ويصبح حافزا لتحقيق أهداف أكبر ... فسوف يكون لها أثر ايجابي على العلاقات بين الدولتين ، وعلى الحوار بين الشرق والغرب ، وعلى كامل المناخ الدولي" . وسيكون للقضاء على القذائف من هذين النوعين أهمية سياسية رئيسية من أجل احراز مزيد من التقدم في الجهود في ميدان نزع السلاح الحقيقي . وفي الوقت نفسه ، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذه القذائف ليست إلا مكونا واحدا من المواجهة الاستراتيجية العسكرية الشاملة : والخطوة التالية ذات الاثار البعيدة المدى يمكن ان تتمثل في اجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية شرط التقيد الدقيق بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن رأينا الثابت بأن تطوير ونشر الأسلحة الهجومية الفضائية لا يتيح سبيلا للخروج من الحالة غير المقبولة عالميا وهي "التدمير المتبادل المؤكد" . إن المضي قدما في مبادرة الدفاع الاستراتيجي من شأنه أن يجعل من الصعب ابطاء معدل التسلح النووي علاوة على أنه سيؤدي الى البدء في تطوير أسلحة جديدة نوعيا بما في ذلك جيل ثالث من الأسلحة النووية .

ومن الواضح أن نظاما كهذا سيمثل اضافة أخرى تحدث خلخلة مفرطة في ترسانات الاسلحة الهجومية الموجودة بالفعل . ودوره يكون كدور الورقة الرابعة في الجهود الرامية إلى احراز التفوق العسكري . لهذا السبب يؤيد بلدي فرض حظر عالمي على وزع الاسلحة في الفضاء الخارجي .

ان مؤتمر جنيف مطالب بأن يظطلع بدور هام في التوصل إلى اتفاقات بشأن المجموعة الكاملة لمسائل نزع السلاح الاساسية . ومن العناصر الإيجابية التي حققها ذلك المؤتمر في أعماله مؤخرا التقدم المحرز بشأن مسألة حظر الاسلحة الكيميائية . وهناك احتمالات حقيقية متزايدة للتوصل إلى اتفاق بشأن صياغة نص اتفاقية في هذا الشأن . وستبذل جمهورية بلغاريا الشعبية قصارى جهدها لضمان تتويج تلك الاعمال بالنجاح . ويحدونا أمل وطيد بأن الحل الإيجابي لهذه المشكلة البالغة الأهمية لن تعوقه أعمال انفرادية تستهدف إعادة التسلح الكيميائي .

لقد تم التسليم منذ وقت طويل بأن الوقف الكامل لتجارب الاسلحة النووية يعتبر ضرورة ملحة وشرطا مسبقا لسد القنوات الأخرى لسباق التسلح . ودلل الاتحاد السوفياتي عمليا من خلال وقفه الاختياري والانفرادي لتلك التجارب ، الذي استمر أكثر من عام ونصف ، على أنه على استعداد لاتخاذ خطوات عملية فورية في هذا الميدان . ومما يدعو إلى التفاؤل الاكيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في الاجتماع الذي عقد بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد شفرنادزه ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد هولتز من أجل بدء محادثات ثنائية هدفها النهائي التوصل إلى حظر كامل وعمام على تجارب الاسلحة النووية .

ان كفالة الامن من خلال نزع السلاح لا تقتصر على القضاء على الاسلحة النووية ووسائل الدمار الشامل الأخرى فحسب ، بل تتضمن أيضا تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية إلى أدنى مستوى يحتاجه الدفاع . ويتضمن الإعلان الذي اعتمده في بودابست الدول الاعضاء في معاهدة وارسو برنامجا واقعيا لتدابير جذرية بشأن نزع السلاح التقليدي وتخفيف حدة المجابهة العسكرية "من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال" .

ونعتقد أن المشاورات غير الرسمية الجارية بين الدول الاعضاء في معاهدة وارسو وفي منظمة حلف شمال الاطلسي والتي بدأت في فيينا ستتطور إلى مفاوضات جادة لحسم القضايا الكبرى طويلة الاجل .

وترى البلدان الاشتراكية أن نظام الامن لا يقتصر على المجالين السياسي والعسكري وحدهما ، بل انه يشمل أيضا مجموعة معقدة من العلاقات المتمثلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية . وتتمثل غاية مبادراتنا السلمية في المطاف الاخير في تهيئة احوال معيشية انسانية حقيقية للدول والافراد ، وفي المحافظة على الانسان باعتباره اعظم قيمة من قيم الحياة وباعتباره أيضا السبب المؤلّد للثروة والتقدم .

وينبغي للجهود العالمية الرامية إلى ضمان حقوق الانسان وتعزيز التعاون الدولي في الميدانين الانساني والاجتماعي أن تستهدف في مجموعها "اضفاء الطابع الانساني" على العلاقات الدولية ، وتعميم الديمقراطية ، وتوفير الضمانات الاخلاقية والاجتماعية لصيانة السلم . ومن الطبيعي أن تمهيد السبيل لتحقيق ذلك سيلزم بسذل جهود متضافرة ودائمة لإعادة تأكيد الافكار المتعلقة بالسلم ونزع السلاح والامن الدولي وزيادة نطاق المعرفة والتفاهم المتبادلين وترجمة الحق الطبيعي لكل انسان في العيش في ظل احوال تنعم بالسلم والحرية إلى قاعدة أساسية للحياة الدولية .

ومن الشروط التي لا غنى عن توفرها لإضفاء "الطابع الانساني" على العلاقات الدولية وحماية حقوق الانسان كعنصر من عناصر الامن الدولي كفالة حق كل دولة في أن تقوم بحرية ودون تدخل خارجي بتقرير مستقبلها واختيار نظامها الاجتماعي ، وإدارة مواردها الطبيعية والاشترك في التقسيم الدولي للعمل على أساس من المساواة والعدل .

ومن الجلي أيضا أن بناء عالم أكثر انسانية وأكثر أمنا يقتضي منا بالضرورة أن نقضي على الفصل العنصري ، والعنصرية ، والغلو في النزعة الوطنية العدوانية ، والتمييز العنصري ، والتعصب الديني . ولا بد من القضاء على هذه العوامل السياسية والاجتماعية الراسخة التي تولّد قدرا هائلا من انتهاكات حقوق الانسان .

وبعبارة أخرى ، أصبح التعاون الدولي في المجالين الانساني والاجتماعي من الامور الممكنة والضرورية والمفيدة على أساس نهج متكامل لمعالجة مسألة حقوق الانسان الجماعية والفردية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء . ونحن نؤيد الاقتراح الرامي إلى أن يعقد في موسكو مؤتمر تمثيلي للدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يبحث المجموعة الكاملة للمسائل الانسانية ككل لا يتجزأ ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاتصالات الانسانية والمعلومات والثقافة والتعليم .

ومن المستحيل تصوّر نظام دولي مستقر دون وجود تعاون اقتصادي متكافئ يعمود بالفائدة على الجميع . ولا بد من القضاء على كل أشكال التمييز ، وتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية قدر الاستطاعة وإعادة هيكلة النظام النقدي الدولي .

وشمة ضرورة عالمية لاتخاذ اجراءات متضافرة لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية وحماية البيئة والموارد الطبيعية ومكافحة الامراض وانتشار وباء متلازمة نقص المناعة المكتسبة (ايدز) .

وشمة حاجة لا تقل إلحاحاً للتعاون الدولي الواسع النطاق في مكافحة الجريمة ولاسيما الارهاب الدولي . وتؤكد جمهورية بلغاريا الشعبية من جديد استعدادها للإسهام في تنسيق التدابير الفعالة - بما في ذلك التدابير المتخذة في إطار الامم المتحدة - للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة والبشعة .

ولا بد من زيادة تعزيز التدابير الفعالة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار فيها واساءة استعمالها على الصعيد العالمي . وفي هذا الصدد أيضا ما برحت بلغاريا ، التي تقع على مفترق طرق دولية مليئة بالحركة ، تعمل بجهد وبلا كلل من أجل حماية الصحة البدنية والعقلية لمواطنيها وللأجانب الذين يتعرضون لخطر هذه الآفة من آفات المدنية الحديثة .

ولا حاجة بنا لأن نشير إلى كل المجالات التي يكون التعاون فيها ممكنا . ومن المهم التأكيد على أن هذه الفرص موجودة ، إلا أن اغتنامها يتوقف في المقام الأول على استعدادنا الكامل لأن تكون لنا نظرة جديدة فيما يتعلق بالمشاكل ، وعلى التخلي عن الآراء النمطية البالية . والسؤال المطروح أمامنا اليوم ليس "من الذي يستفيد من

التعاون؟" ، لان الرد عليه واضح ، فالجميع يستفيدون من التعاون ، والعالم كله يستفيد منه . ان السؤال الذي ينبغي لنا طرحه هو "ماذا سنخسر لو لم نضطلع بهذا التعاون؟" . ربما مازال البعض يخدعون انفسهم ، ولكن الإجابة على هذا السؤال لا تقلّ وضوحا عن الإجابة السابقة ، وهي أننا جميعا نخاطر بفقدان كل شيء .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، انطلاقا من مواقفها القائمة على المبادئ تجاه القضايا الاساسية للسلم والامن والتعاون ، ما فتئت تشارك بنشاط في كل مراحل العملية الأوروبية . وقد طرحت عددا من المبادرات المحددة في اجتماع فيينا للدول الاطراف في مؤتمر هلسنكي . وفي هذه المرحلة مازالت المهمة الرئيسية لهذا الاجتماع الانتقال من المداولات إلى وضع تفاصيل عناصر محددة لوثيقة ختامية مقبلة .

وأود أن أشير إلى أن الجنس البشري كله سيحتفل قريبا بذكرى سنوية هامة ، ألا وهي الذكرى السنوية السبعون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة . لقد كان ذلك الحدث هو الذي أحدث ثورة في الشؤون الدولية وأرسى لأول مرة ظروفنا عملية لإلغاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والتعايش السلمي .

ويعني التفكير السياسي الجديد الذي يحظى الآن بالتأييد على نحو مطرد ، تناول كل مشكلة دولية من زاوية التوصل الى حل مقبول لها بوجه عام ، وألاً ينظر إليها من خلال المنظور المركب للمسلمات العقائدية والمصالح العسكرية - الاستراتيجية فليس من حق دولة واحدة ، مهما بلغت قوتها ، أن تتخذ قرارات انفرادية يتوقف عليها مصير كل البلدان والشعوب . وينبغي عدم تسوية المنازعات الحالية بالقوة . وكما ذكر السيد نيكولاي غورباتشوف في مقاله المكرس لافتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة :

"ويلزم وضع قواعد جديدة للتعایش على كوكبنا الفريد وفقا للمتطلبات

الجديدة والظروف المتغيرة" .

لا يمكن حل المشاكل إلا عن طريق الحوار والسلوك المسؤول والجهود الجماعية الصادقة والتعاون ، حيثما وجدت المنازعات وأينما وجد الخطر الذي يهدد السلم والامن في منطقة معينة وفي العالم بأسره .

وتتسم الحالة في منطقة الخليج الفارسي بأهمية خاصة . فالحرب الدموية التي تدور رحاها بين العراق وايران ما زالت مستمرة الأوار لنحو سبع سنوات وقد جلبت معاناة يعجز عنها الوصف لشعبين تربطنا بهما علاقات الصداقة . والموقف الذي تتخذه بلغاريا موقف ثابت يقوم على المبدأ . فهذه الحرب تتعارض مع مصلحة البلديسن ، وتهدد السلم والامن في المنطقة . وتهدد بتصاعد لا يمكن التنبؤ به لهذه الأزمات . وقد اشتركت بلغاريا بوصفها عضوا غير دائم بمجلس الامن في إعداد واتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . إن التنفيذ الكامل لهذا القرار هو أفضل ضمان للتوصل الى تسوية سياسية سلمية للمسائل المشيرة للخلاف . ونحن نساند الامين العام للأمم المتحدة في مهمته الجسيمة المتمثلة في التوصل الى حل عادل لهذه المشكلة .

وينبغي التوصل الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط دون أي إبطاء . إننا إذ نؤكد من جديد موقفنا المعروف بشأن هذه المسألة ، نعرب عن أملنا في إزالة العقبات التي تعرقل عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ، تشترك فيه كل

الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني .

ما فتئت بؤرة التوتر في أمريكا الوسطى باقية حتى الآن . ولهذا فإننا نرى أن الوقت قد حان ، بل إن الضرورة تقتضي اتخاذ الاجراء الرامي الى إقامة سلم دائم في أمريكا الوسطى الذي اعتمده رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة . وتلعب سلسلة المبادرات السلمية التي قدمتها مجموعة كونشادورا دورا هاما في الجهود الرامية الى إزالة بؤرة التوتر هذه .

وتطالب جمهورية بلغاريا الشعبية بالقضاء الفوري على نظام الفصل العنصري المشين والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فضلا عن إنهاء عدوان بريتوريا الوحشي ضد الدول الافريقية .

وعلى مقربة من حدود بلغاريا ، ما زالت الحالة في قبرص تشكل مصدرا للخطر على السلم والامن في المنطقة . وهذه الحالة نموذج فريد للعدوان على جزء من بلد ذي سيادة واحتلاله وضمه . وبلغاريا ، بوصفها دولة من دول البلقان ، تهتم اهتماما بالغا بالتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص . إن السبيل الى الخلاص من الحالة الراهنة يكمن في الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة . أما الجوانب الداخلية للمشكلة فمن الجلي أنه ينبغي معالجتها بالوسائل السلمية بما في ذلك المفاوضات ، مع مراعاة المصالح المشروعة لسكان قبرص الاصليين والسلامة الاقليمية لجمهورية قبرص وسيادتها ومركزها غير المنحاز .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية السياسة البناءة التي تنتهجها حكومة أفغانستان التي ترمي الى استعادة السلم مما يحقق مصلحة أفغانستان المستقلة وغير المنحازة .

ونحن نعتقد أن سياسة المصالحة الوطنية في كمبوتشيا تحقق مصلحة شعب ذلك البلد على خير وجه .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية المبادرات الرامية الى التوحيد السلمي الديمقراطي لكوريا ، وكذلك اقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وشمة ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة وتؤكد ممارسه الشؤون الدولية وهو أن الامن الاقليمي عنصر هام من عناصر الامن الدولي الشامل . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد الاهمية الخاصة التي نعلقها على الحالة في البلقان . وتعمل جمهورية بلغاريا الشعبية بعزم بغية تعزيز الاتجاهات الايجابية في العلاقات القائمة بين دول البلقان ، ومن أجل بناء الثقة وعلاقات حسن الجوار في المنطقة . إن مقترحات جمهورية بلغاريا الشعبية الرامية الى ابرام اتفاقات ثنائية تتضمن مدونة علاقات حسن الجوار ونبذ المطالبات الاقليمية ، وكذلك الأحكام المتعلقة بعدم استخدام أراضي أي بلد في أغراض عدائية ضد بلد آخر ، فضلا عن مبادراتها الأخرى في مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف - أمور معروفة تماما . كما أن فكرتنا الرامية الى التوصل ، كخطوة أولى في ذلك الاتجاه ، الى اتفاقات ثنائية على عدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات التي تعرض للخطر السلم والامن - معروفة أيضا وينبغي اتخاذ قرار بشأنها . إن جمهورية بلغاريا الشعبية من المؤيدين بشدة ، وعلى أساس المبدأ ، لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا لا يتزعزع بأن تحويل شبه جزيرة البلقان الى منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيميائية من شأنه أن يسهم في تحسين المناخ في المنطقة وفي أوروبا وفي العالم بأسره ، وأن هذا يتفق تماما وممالح شعوب البلقان ونحن نبذل كل جهد عملي للوصول الى هذه الغاية . وقد اقترحنا على دول البلقان أن تبرم اتفاقا بشأن الحماية الايكولوجية لشبه الجزيرة ، ونحن على استعداد لاتخاذ الخطوات العملية في هذا الاتجاه .

لقد أنيط بالامم المتحدة القيام بمهمة فريدة هي صيانة السلم والامن . وليس بوسعنا أن نتصور الهيكل الحالي للعلاقات الدولية وتطوير هذه العلاقات سلميا إلا عن طريق إسهام الامم المتحدة الذي يتسم بأهمية حاسمة . ولا يمكننا أيضا أن نتصور أن

المشاكل العالمية الرئيسية ، بدءا بنزع السلاح وإنهاءً بالمسائل الانسانية ، يمكن حلها دون اشتراك الامم المتحدة . وقد آيدت بلغاريا دائما ، وستظل تؤيد ، أنشطة المنظمة العالمية وسنبذل كل ما في وسعنا للاسهام في تعزيز فعاليتها .

إن السياسة الخارجية لجمهورية بلغاريا الشعبية التي تشكلها المصالح الوطنية العليا لشعبنا وطبيعة نظامنا الاشتراكي ، تنعكس تماما من العمليات الدينامية لاعادة الهيكلة الشاملة والنمو المعجل ، وهي عمليات جارية في بلدنا اليوم . وأقصد بذلك زيادة فعالية اقتصادنا الوطني ، وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على حياتنا الاجتماعية والسياسية ، والتحسين الهائل في المستويات المعيشية والثقافية لشعبنا . ونحن نناقش بمراحة اهتماماتنا ومشاكلنا مع بقية العالم ، ونقدم المساعدة المخلصة حيثما أمكننا ذلك ، ونرحب بالتعاون مع من هم أكثر خبرة منا وتقدما عنا .

كما أن اصلاحاتنا الداخلية توفر فرسا جديدة مواتية لانشطة بلدنا على الصعيد الدولي وتيسر اقامة تعاون انشط مع شركائنا على كافة المستويات وفي كل الميادين . وكما ذكرت آنفا ، ان المرمى الرئيسي لهذا التعاون هو تعزيز أواصر الصداقة مع البلدان جميعها وبكل السبل الممكنة وذلك خدمة لاهداف السلم والامن وكفالة التنمية الحرة والمستقلة للشعوب والرخاء والتقدم للبشرية .
وأؤكد مجددا أن جمهورية بلغاريا الشعبية لن تحيد أبدا عن سياستها ، وهي سياسة تتفق وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠